أثر القراءات الشاذة في الوقف والابتداء عند الإمام ابن الغزَّال في كتابه الوقف والابتداء

دراسة تطبيقية مقارنة

د. عبدالعزيز بن باتل بن بتال الرشيدي

الأستاذ المساعد بقسم القراءات، بكلية القرآن الكريم، بالجامعة الإسلامية

abnbatel37@gmail.com

المستخلص: يهدف البحث إلى جمْع القراءات الشاذة التي بان أثرها في حكم الوقف والابتداء، من خلال كتاب: "الوقف والابتداء" للإمام أبي الحسن علي بن أحمد بن محمد النيسابوري، المعروف بابن الغزّال، ودراستها دراسةً وافيةً، تبيّن وتوضّح الأثر الوقفي المترتّب على القراءة الشاذّة، مع نسبة القراءات إلى مَن قرأ بها أو اشتهر بها، كما يهدف البحث إلى: لفت نظر الباحثين إلى أهمية دراسة القراءات الشاذة، من خلال كتب الوقف والابتداء. اتّبعتُ المنهج الاستقرائي في جمع المادة العلمية، والمنهج الوصفي التحليلي في دراستها، وجاء البحث مكوّنًا من مقدمة أوضحت فيها: أهمية الموضوع وأسباب اختياره، ومشكلة البحث، وأهدافه، وحدوده، والدراسات السابقة، ومنهجه. ومبحثين هما؛ الأول: الدراسة النظرية وفيها: ترجمة موجزة للإمام ابن الغزّال، التعريف بكتابه، منهجه في عرضه للقراءات الشاذة، والقيمة العلمية لهذه القراءات. الثاني: أثر القراءات الشاذة في الوقف والابتداء عند الإمام ابن الغزَّال في كتابه (الوقف والابتداء) "دراسة تطبيقية مقارنة".

ومن أهم نتائج البحث:

١. المكانة العلميّة للإمام ابن الغزّال في علم القراءات، وعلم الوقف والابتداء؛ إذ أبان هذا البحث عن عمق معرفته بالقراءات الشاذة، وإيضاح أثرها في علم الوقف والابتداء.

٢. تفَرُّد الإمام ابن الغزّال بجملة من القراءات الشاذّة التي أثّرتْ في حكم الوقف والابتداء.

الكلمات المفتاحية: القراءات، القراءات الشاذة، ابن الغزّال، الوقف والابتداء.

impact of rare readings on pausing and starting according to Imam Ibn Alghazzāl in his work " Al-Waqf wa-Al-ibtidā' " providing a comparative practical study

Dr.ABDULAZIZ BATEL BATTAL ALRASHIDI
Assistant professor, Department of Qira'at, Faculty of the Holy Quran in the Islamic University of Madinah.
abnbatel37@gmail.com

ABSTRACT: The objective of this research is to compile the rare readings that have influenced the rules of pausing and starting, utilizing the Book "Al-Waqf wa-Al-ibtidā'" by Imām Abī al-Ḥasan ʻAlī ibn Aḥmad bin Muḥammad Al-Nīsābūrī, known as Ibn Al-ghazzāl.

The study aims to provide a comprehensive analysis that elucidates the impact of these rare readings on the rules of pausing, while also attributing the readings to their respective reciters or those who are well-known for them. Additionally, the research seeks to draw the attention of scholars to the significance of studying rare readings through the lens of works on pausing and starting.

The methodology employed includes an inductive approach for gathering the relevant material and a descriptive-analytical approach for its examination. The research is structured into an introduction that outlines the importance of the topic, the rationale for its selection, the research problem, objectives, limitations, previous studies, and methodology. It consists of two main sections: the first section presents a theoretical study, which includes a brief biography of Imam Ibn Al-ghazzāl, an introduction to his book, his methodology in presenting rare readings, and the scholarly value of these readings. The second section discusses the impact of rare readings on pausing and starting according to Imam Ibn Al-ghazzāl in his work " Al-Waqf wa-Al-ibtidā' " providing a comparative practical study.

Among the key findings of the research are:

1. The scholarly status of Imam Ibn Al-ghazzāl in the fields of readings and the rules of pausing and starting, as this study reveals the depth of his knowledge regarding rare readings and clarifies their significance in the science of pausing and starting.
2. The uniqueness of Imam Ibn Al-ghazzāl is evident in his collection of rare readings, which have significantly influenced the rulings on pausing and starting in recitation.

Keywords: Rare readings, Ibn Al-ghazzāl, pausing and starting

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، نبيّنا محمد صلى الله عليه وسلّم، وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا مزيدًا إلى يوم الدين، أمّا بعد:

إنّ من تفضيل الله تعالى لهذه الأمة أن خصّها بأعظم كتابٍ وأعلاه، فهو الصراط المستقيم والنور المبين؛ لذا اهتمّ العلماء على اختلاف فنونهم وتنوّع مشاربهم بكتابه تعالى، وقد هيأ الله له علماء أجلّاء نذروا وقتهم وجهدهم للتعلّم والتعليم والتأليف، فالبحث في علم القراءات من أجلّ وأسمى ما ينتفع به المسلم؛ للعلاقة الوثيقة بينه وبين كتاب الله تعالى.

ومن أكثر العلوم تعلّقًا بالقراءات علمُ الوقف والابتداء، إذْ يُعد من المباحث المتعلّقة بها من حيث بيان توقّف القراءات عليها، لذا صنّف العلماء قديمًا وحديثًا كُتبًا مفيدة، ما بين مطوَّل ومختصرٍ،ومن هؤلاء العلماء الإمام أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد النيسابوري، المعروف بابن الغزّال (ت:٥١٦هـ)، فقد صنّف كتابه: "الوقف والابتداء"، إذ حوى كتابه جملةً من المصادر الأصيلة التي اعتمد عليها، فقد ساق في كتابه جملةً من الروايات والنقولات عن أئمة هذا الفنّ، مع عدم الاكتفاء بذكر أقوالهم مجرّدةً؛ بل ناقشها وذكر ما يؤيّد قولَه-إن خالفهم-.

ومن هذا المصادر: القراءات القرآنية، المتواتر منها والشّاذ، فقد اعتمد عليها اعتمادًا كليًّا إذ لا يكاد يخلو موضعًا من ذكر قراءةٍ متواترة أو شاذّة؛ تدلّ على اختلاف حكم الوقف باعتبارها.

فعزمتُ الأمر على جمْع القراءات الشاذّة التي كان لها أثرٌ بيّنٌ في حكم الوقف والابتداء من خلال كتابه: "الوقف والابتداء"؛ لبيان الأثر التي كشفته هذه القراءة، والمعنى المترتب عليه.

ومن الله أستمدُّ العون، وأسأله التوفيق والسداد والإخلاص، وهو حسبي ونعم الوكيل.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره: تتجلي أهمية موضوع البحث؛ من خلال الآتي:

١. الصلة الوثيقة بكتاب الله عزّ وجلّ؛ وذلك بإبراز أثر القراءات الشاذة في الوقف والابتداء.
٢. بيان الاتّصال الوثيق بين علم الوقف والابتداء وعلم القراءات عمومًا، وبخاصةٍ الشاذّة منها.
٣. تفَرُّد الإمام ابن الغزّال بجملة من القراءات الشاذّة التي بان أثرها في حكم الوقف والابتداء.

٤. المكانة العلميّة للإمام ابن الغزّال في علم القراءات وعلم الوقف والابتداء، وتقّدم زمن تأليفه لكتابه، إذ يُعد من أُمّات كتب الوقف والابتداء.

٥. قلة الأبحاث المتعلّقة ببيان أثر القراءات الشاذة في الوقف والابتداء.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في كون إيراد القراءات بنوعيْها-المتواترة والشاذّة-كان لها أثرٌ ظاهرٌ وبيّنٌ في كتب علماء الوقف والابتداء في تقرير حكم الوقف وحُسْنه من عدمه؛ تبعًا للمعنى أو الوجه النحْوي، فدعت الحاجة إلى جمع القراءات الشاذّة التي أثّرت في اختلاف حكم الوقف والابتداء، ودراستها دراسة شاملة، من خلال كتاب: "الوقف والابتداء" للإمام ابن الغزّال، الذي يُعدّ مصدرًا أصليًا في هذا الفنّ.

أهداف البحث:

١. بيان التكامل بين علمي القراءات والوقف والابتداء.

٢. الوقوف على ما حواه كتاب: "الوقف والابتداء" للإمام ابن الغزّال من القراءات الشاذة، ومقارنته بأقوال أئمة الوقف والابتداء.

٣. إبراز أثر القراءات الشاذة في حكم الوقف والابتداء.

الدراسات السابقة:

من خلال البحث والرجوع إلى الكتب والأبحاث لم أجد من قام بدراسة أثر القراءات الشاذة في الوقف والابتداء عند الإمام ابن الغزّال في كتابه: "الوقف والابتداء"؛ لكنّ ثمّة دراسات متعلّقة بهذا الموضوع، ولصيقة به، وسأذكر هذه الدراسات، مع بيان أهم الفروق بينها وبين هذا البحث:

الدراسة الأولى: بحث بعنوان: "أثر اختلاف القراءات الشاذة في الوقف والابتداء عند الإمام الخزاعي (ت:٤٠٨هـ) في كتابه الإبانة في الوقف والابتداء سورة البقرة-دراسة تحليلية-"، إعداد د.عبدالهادي الرويتعي، بحثٌ محكّمٌ بمجلة الدراسات التربوية والعلمية بالجامعة العراقية-كلية التربية، ٢٠٢٣م.

والفرق ظاهرٌ بين البحثيْن؛ من جانبيْن:

الجانب الأول: أنّ هذا البحث يتناول أثر القراءات الشاذة في الوقف والابتداء من خلال كتاب: "الإبانة في الوقف والاتبداء" للإمام الخزاعي، كما أنّه مقتصرٌ على سورة البقرة فقط، أمّا بحثي فهو يتناول أثر القراءات الشاذة في كتاب الإمام ابن الغزّال، كما أنّه شاملٌ للقراءات الشاذة في جميع سور القرآن؛ التي لها أثرٌ في الوقف والابتداء- إلّا ما استُثنِيَ في حدود البحث-.

الجانب الثاني: أنّ البحث اتصر على الدراسة التحليليّة؛ وذلك ببيان وجه القراءة التي ذكرها الإمام الخزاعي، وبيان أثر الوقف عليها عندَه، غيرَ بحثي اشتمل على الدراسة التطبيقية المقارِنة؛ بين قول الإمام ابن الغزّال وبين أقوال أئمة الوقف والابتدء؛ بما فيهم الإمام الخزاعي.

الدراسة الثانية: بحثٌ بعنوان: "أثر القراءات الشاذة في الوقف والابتداء"، إعداد د.محمد يونس السموخلي، بحث منشور بمجلة كلية اللغة العربية بإيتاي البارود، العدد السادس والثلاثون، الإصدار الثالث-أغسطس٢٠٢٣م.

ويظهر الاختلاف بين هذا البحث وبحثي من خلال الآتي:

أولًا: أنّ هذا البحث مقتصرٌ في دراسته على سورتي الفاتحة والبقرة فقط مع إيراده لقول الإمام ابن الغزّال في المواضع التي تمّت دراستها، غيرَ أنّ بحثي شاملٌ للقراءات الشاذة في جميع سور القرآن-إلّا ما استُثنِيَ في حدود البحث-.

ثانيًا: كما أنّ الباحث لم يكتفِ ببيان حكم الوقف وفق القراءات الشاذة؛ بل ذكر المتواترة منها، وقارن بينهما، بينما بحثي مختصٌ بإيراد معنى القراءة الشاذة ودلالتها، وأثرها في حكم الوقف والابتداء.

الدراسة الثالثة: "أثر القراءات الشاذة في الوقف والابتداء (كتاب الهادي للهمذاني-أنموذجًا)"، إعداد الباحثة: حليمة بنت عبدالله فلاح، بحث مقدّمٌ لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، بقسم الدراسات القرآنية بجامعة الملك سعود، للعام الجامعي: ١٤٤٢هـ.

وهذا البحث يُعدّ من أوسع الأبحاث وأكثرها عمقًا واستقصاءً لأثر القراءات الشاذة في الوقف والابتداء، بيدَ أنَّ هناك فرقٌ بين بحثي وبين هذه الدراسة؛ وذلك من خلال الآتي:

أولًا: أنّ هذا البحث مختصٌ بالقراءات الشاذة التي ظهر للباحثة أثرُها في الوقف والابتداء من كتاب: "الهادي في معرفة المقاطع والمبادئ" للإمام أبي العلاء الهمذاني(ت:٥٦٩هـ)، كما أنّ المواضع المدروسة شملت جميع سور القرآن الكريم، وبحثي مختصٌ بالقراءات الشاذة التي بان أثرُها في حكم الوقف والابتداء من كتاب الإمام ابن الغزّال (ت:٥١٦هـ).

ثانيًا: أنّ جميع المواضع التي درسْتُها لم تدرسها الباحثة أو لم يذكرها الإمام أبو العلاء الهمذاني، كما أنّ تقدّم زمن الإمام ابن الغزّال يُضفي على أقواله وتعليلاته مزيّةً على غيره ممن تبعوه.

حدود البحث:

لهذا البحث حدّان موضوعيّان؛ وهما:

الحدّ الأول: يُعنى هذا البحث بالقراءات الشاذة الواردة في كتاب: "الوقف والابتداء" للإمام ابن الغزال، التي لها أثر في اختلاف حكم الوقف والابتداء.

ويخرُج بهذا الحد: القراءات الشاذة التي أوردها الإمام ابن الغزّال ولم يكن لها أثرٌ في اختلاف الوقف والابتداء.

الحدّ الثاني: لا يدخل في البحث المواضع التي تمّت دراستها في الدراستيْن الأخيرتيْن-- مما كان موافِقًا لما ذكره الإمام ابن الغزّال، أو نقلوا قولَه في حكم قراءة ما.

وقد بلغت مواضع القراءات الشاذة التي لها أثرٌ في الوقف والابتداء في كتاب الإمام ابن الغزال:(٦٢) موضعًا، وقد نقلتْ الباحثة: حليمة بنت عبدالله فلاح قول ابن الغزال أو أشارتْ إليه في (٤٧) منها. وقد وافقها الباحث: محمد يونس السموخلي في (٩) مواضع.

أمّا المواضع التي قمتُ بدراستها فهي (١٥) موضعًا تفرّد بذكرها الإمام ابن الغزّال ولم يذكرها الباحثان، وأغفلتُ ما عداها؛ منعًا للتَكرار، وقصدًا في تظافر الجهود.

منهج البحث:

اتبعتُ المنهج الاستقرائي في جمع المادة العلمية، ومنهج التحليل والمقارنة في دراسة المواضع، أمّا المنهج التفصيلي في هذا البحث فسِرْتُ مستعينًا بالله وفق النقاط الآتية:

١) استقراء القراءات الشاذة التي لها أثرٌ في حكم الوقف والابتداء، في كتاب: "الوقف والابتداء" لابن الغزّال.

٢) بدء كل موضع من مواضع الدراسة بذكر الآية التي ذُكرت فيها القراءة الشاذة، كما هو في كتاب: "الوقف والابتداء" للإمام ابن الغزّال.

٣) قمتُ بدراسة المواضع وذلك بذكر القراءات الشاذّة التي أوردها الإمام ابن الغزّال في كتابه، مع توثيقها بالرجوع إلى أُمّات كتب القراءات الشاذّة.

٤) أشرتُ في الحاشية إلى أشهر من قرأ بها-إن لم ينسبها الإمام ابن الغزّال-فإنْ نسبها فإني أزيد على ذلك بقولي: (وقد نُسبت أيضًا إلى..) مع توثيق ذلك كلّه.

٥) قمتُ بدراسة حكم الوقف والابتداء عند ابن الغزّال؛ وذلك بالنصّ على قوله الذي ذكره في كتابه، مع إيضاح قولِه، وبيان توجيه القراءة باختصار.

٦) ختمتُ الدراسة بمقارنة قول الإمام ابن الغزّال مع أقوال غيره من أئمة الوقف والابتداء، وبيان الموافِق له من المخالف، مع بيان ما ظهر لي صوابُه.

٧) اكتفيتُ بالترجمة للإمام ابن الغزّال، ولم أترجم لغيره؛ للاختصار وخشية الإطالة.

٨) عزو الآيات القرآنية في المتن بإيراد رقم الآية واسم السورة ووضعها بين قوسين معقوفين، والاقتصار على أول موضعٍ ترِد فيه.

مع مراعاة الاختصار والإيجاز بشكل عام؛ لئلا يخرج عن القدر الملائم في مثله.

خطة البحث

قسّمتُ البحث إلى: مقدمة، ومبحثيْن، وخاتمة، وفهارس، كما يلي:

المقدمة، وتشمل: أهمية الموضوع وأسباب اختياره، ومشكلة البحث، وأهدافه، وحدوده، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطة البحث.

المبحث الأول: الدراسة النظرية: وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: ترجمة موجزة للإمام ابن الغزّال.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب الوقف والابتداء للإمام ابن الغزّال.

المطلب الثالث: منهج الإمام ابن الغزّال في عرضه للقراءات الشاذة.

المطلب الرابع: القيمة العلمية لأثر القراءات الشاذة في الوقف والابتداء عند الإمام ابن الغزّال.

المبحث الثاني: أثر القراءات الشاذة في الوقف والابتداء عند الإمام ابن الغزَّال في كتابه (الوقف والابتداء) "دراسة تطبيقية مقارنة".

الخاتمة: وفيها أبرز النتائج والتوصيات.

الفهارس، وتشتمل على: فهرس المصادر والمراجع.

المبحث الأول

الدراسة النظرية

المطلب الأول: ترجمة موجزة لابن الغزّال.

اسمه ونسبه:

هو الإمام أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد النيسابوري، المعروف بابن الغزّال، المقرئ المجَوِّد، كان حاذقاً بالقراءات، شيخ القرّاء في خراسان، من وجوه أئمة القراء المشهورين بالعراق وخراسان، كان عارفاً بوجوه القراءات وبالعربية، له تصانيف مفيدة في القراءات والنَّحو، من أهل نيسابور(١). ولم تذكر كتب التراجم-التي اطّلعتُ عليها-سنة مولده.

ثناء العلماء عليه:

كان من وجوه أئمة القراء المشهورين بالعراق وخراسان، وكان عارفًا بوجوه القراءات واختلاف الروايات والنحو، وكان من صغره إلى أن شاخ ودرج كثير الاجتهاد، مقبلًا على التحصيل.

قال أبو سعد السّمعاني: " الإمام المقرئ الزاهد العالم العامل بعلمه كان من وجوه أئمة القراء المشهورين بالعراق وخراسان وكان عارفا بوجوه القراءات واختلاف الروايات والنحو، حتى كان يقصد من البلاد ويستفاد منه وقل ما كان يخرج من بيته الا في الجنائز"(٢).

وقال عنه الإمام الذهبي: " كان حاذقًا بالقراءات، روى عن أبي سعد الكنجروذي وأبي سهل الحفصي، وأبي القاسم القشيري، وكان خيّرًا زاهدًا"(٣).

---

(١) ينظر: المنتخب من معجم شيوخ السمعاني، أبو سعد السمعاني المروزي: (١/ ١٢٢٦)؛ ومعجم الأدباء، ياقوت بن عبدالله الحموي: (٤/ ١٦٦٥)؛ وتاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، الذهبي: (١١: ٢٥٧)؛ وغاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري: (١/ ٥٢٤)؛ وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي: (٢/١٤٦).

(٢) التحبير في المعجم الكبير، السمعاني: (١/ ٥٦٣).

(٣) تاريخ الإسلام، الذهبي: (١١: ٢٥٧).

وقال الإمام ابن الجزري: "قال الحافظ أبو عمرو: كان عارفًا بفنون القراءات مبرزًا في العربية شيخ القراء بخراسان وزاهد عصره"(٤).

شيوخه:

تتلمذ الإمام ابن الغزّال على شيوخ من أئمة القراء والحديث في زمانه، منهم:

١. أبو نصر محمد بن محمد بن همياه الرامشي المقرئ (ت: ٣٩٨هـ)(٥).

٢. أبو سعد أحمد بن إبراهيم المقرئ الشاماتي المعروف بابن أبي شمس (ت:٤٥٤هـ)(٦).

٣. أبو سهل محمد بن أحمد بن عبيد الله الحفصي المروزي (ت:٤٦٦هـ)(٧).

٤. أبو القاسم القشيري(ت:٤٦٥هـ)(٨).

٥. أبو سعد بن أبي بكر النَّيْسَابُوريّ الكنجروذي (ت:٤٥٣هـ)(٩).

٦. أبو بكر أحمد بن منصور بن خَلَفة المغربي(ت:٤٦٢هـ) وقيل (٤٦٠هـ)(١٠).

تلاميذه:

لم تذكر كتب التراجم تلاميذ أخذوا عن الإمام ابن الغزّال إلّا أني وجدتُ بعض المؤلفين ذكروا في تراجم بعض الأعلام أنهم قرؤوا على الإمام ابن الغزّال، منهم:

---

(٤) غاية النهاية، ابن الجزري: (١/٥٢٤).

(٥) كان عارفًا بالنحو وعلوم القرآن، وطلب القراءات والحديث، لازمه ابن الغزّال وتخرّج به وزاد عليه في الفقه والورع. ينظر: التحبير في المعجم الكبير، السمعاني: (١/ ٥٦٣)؛ وغاية النهاية، ابن الجزري: (١/ ٥٢٤).

(٦) شيخ فاضل مشهور، ثقة، عالم بالقراءات. ينظر: المنتخب، السمعاني: (١/١٢٢٦).

(٧) سمع منه ابن الغزّال "صحيح البخاري". ينظر: معجم الأدباء، الحموي: (٤/ ١٦٦٦).

(٨) ينظر: تاريخ الإسلام، الذهبي: (١١/ ٢٥٧).

(٩) ينظر: المصدر السابق.

(١٠) ينظر: غاية النهاية، ابن الجزري: (١/ ٥٢٤).

١. عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي (ت: ٥٦٢هـ)[١١].

٢. أبو الحسن علي بن الحسن بن محمد الطوسي المقرئ[١٢].

٣. أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي نصر الساوي[١٣].

مؤلفاته وآثاره:

ألّف الإمام ابن الغزّال كتبًا نافعة في علوم القراءات عمومًا، وسأذكرُ ما وقفتُ عليه من كتبٍ؛ مع بيان حالها، وهي كالآتي:

١) الإعلام في قراءات الأعلام[١٤].

٢) المقارئ العشرة في الأئمة الأعلام[١٥].

٣) المرشد في القرآن للأداء والبيان[١٦].

٤) الوقف والابتداء[١٧].

٥) المنهاج[١٨].

(١١) كتب إليه الإجازة بجميع مسموعاته ورواياته. ينظر: المنتخب من معجم شيوخ السمعاني، السمعاني، (١: ١٢٢٧).

(١٢) قرأ القرآن على ابن الغزّال. ينظر: المصدر السابق.

(١٣) قرأ القرآن على ابن الغزّال. ينظر: غاية النهاية، ابن الجزري، (١: ٥٢٤).

(١٤) وهو كتاب في أصول القراءات السبع بطرقها المختارة عنده. وهو محقّقٌ بتحقيق د.محمد نافع، بمملكة المغرب.

(١٥) وهو كتاب في القراءات العشرة. وقد وقفتُ عليه مخطوطًا ضمن مجموع بمكتبة راشد أفندي بمدينة قيصري بتركيا، برقم: (١١٢٠١). وهو محقّقٌ بتحقيق الباحثة: فاطمة بن زائد القرني، رسالة ماجستير بقسم القراءات بجامعة الطائف، ١٤٤١هـ.

(١٦) مطبوع بتحقيق د.غانم قدوري الحمد، بمكتبة الرشد–الرياض، ١٤٤١هـ.

(١٧) وهو أساس هذا البحث.

(١٨) وهو مفقود، ذكره في كتاب: "الوقف والابتداء"، ذكره في باب الوقف على الهمزة، حيث قال: "ولك في هذا غنيةٌ وكفايةٌ ومن أراد الشرح والبسط فعليه بالمنهاج". الوقف والابتداء، لابن الغزال: (١/١٤٩).

٦) الماءات في القرآن[١٩].

٧) الإرشاد في القراءات الأربعة عشر[٢٠].

وفاته:

أدركه قضاء الله تعالى في ليلة السابع عشر من شعبان سنة ست عشرة وخمسمئة وحمل إلى الحيرة وصلى عليه الخلق الكثير والجمّ الغفير ودفن بها[٢١].

المطلب الثاني: التعريف بكتاب: "الوقف والابتداء" لابن الغزّال:

يُعد كتاب: "الوقف والابتداء" لابن الغزّال من المصادر الأصيلة في علم الوقف والابتداء؛ لتقدّم عصر تأليفه، وكونه-أي: الإمام ابن الغزّال-عارفًا وعالمًا بالقراءات، وسأتكلم عن أبرز سمات الكتاب في نقاطٍ مختصرةٍ[٢٢]؛ خشية الإطالة:

١) ذكر في مقدّمة كتابه سبب تأليفه لهذا الكتاب حيث يقول: "هذا كتابٌ أنشأته لأصحابي حفظهم الله في معرفة الوقف والابتداء وقاطع الحروف ومبادئها باختلاف العلماء فيها، وأحكام الائتناف...حسب ما ورد عن الأئمة الثقات وأصحاب الاختيارات"[٢٣].

٢) قسّم الإمام ابن الغزّال كتابه إلى قسميْن رئيسيْن، فتكلم في القسم الأول عن الوقف الذي يسكت القارئ عنده في آخر الكلمة بالسكون أو الرّوْم أو الإشمام.. وجعله في أبوابٍ صغيرة: كباب

(١٩) وهو مفقود، ذكره في كتاب: "الوقف والابتداء"، ذكره في باب الوقف على الشيئين اللذين جُعلا شيئًا واحدًا، حيث قال: "على ما سأبين انقساماتها بعللها ومعانيها في كتاب: (الماءات) إن شاء الله". الوقف والابتداء: (١/١٨١).

(٢٠) وهو مفقود، ذكره الإمام ابن الجزري، حيث قال: "قال الْأُسْتَاذُ الزَّاهِدُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ النَّيْسَابُورِيُّ إِمَامُ الْقُرَّاءِ فِي عَصْرِهِ بِخُرَاسَانَ فِي كِتَابِهِ الْإِرْشَادِ فِي الْقِرَاءَاتِ الْأَرْبَعَ عَشْرَةَ". النشر، ابن الجزري: (٥/٢٠١٠).

(٢١) ينظر: التحبير في المعجم الكبير، السمعاني: (١/٥٦٤)؛ وغاية النهاية، ابن الجزري: (١/ ٥٢٤).

(٢٢) وللاستزاده يُرجع إلى: الوقف والابتداء، ابن الغزّال: (١/ ٤٤).

(٢٣) المصدر السابق: (١/١١٠) بتصرّف.

أحكام مبادئ الحروف ومقاطعها، وهمزة الوصل، إلى أن انتهى إلى الحديث عن الوقف على كلّا وبلى ولا ونعم، ولا جرم.

وقد ذكر في هذه الأبواب فوائد جمّة وعزيزة، مشيرًا إلى دقائق المسائل، منبّهًا إلى الأمور التي لابد لطالب علم الوقف والابتداء أن يعيها ويعرفها.

أمّا القسم الثاني فجعله لمواضع الوقف داخل كل سورة، وهو قطع الكلمة عمّا بعدها وجوبًا أو جوازًا، كما أنّه سار في هذا القسم على نهج مَن سبقه من أئمة الوقف والابتداء؛ فهو يشابه أسلوبهم من حيث سرد أحكام الوقف داخل كل سورة، سواءً كان داخل الآية أو رأسها؛ إلّا أنّه ابتكر أمرًا رشيدًا في بادئ الأمر: وذلك بأن ذكر في سورة الفاتحة والآيات الخمس الأُوَل من سورة البقرة بسطًا في الكلام عن انقسامات الوقف التي ذكرها؛ ليقيس القارئُ ذلك على ما عداها، حيث يقول: "فانقسامات الوقف التي تقدّمت مما اختاره المبرّزون الحذّاق من الوقف الحسن والكافي والتام خارجة مما بيناه في هذا الفصل، وأنا سأكشفُ عمّا أوردتُ هنا في أم الكتاب وخمسٍ من رأس البقرة؛ لتقيس عليها ما عداها من السّور إن شاء الله"(٢٤).

ثمّ بعد بعد أن انتهى من الآيات الخمس من سورة البقرة؛ نهج منهجًا جديدًا وذلك بوضع علامات مختصرة للدّلالة على أنواع الوقف؛ للاختصار وعدم الإطالة، وفي هذا يقول: "اعلم وفقك الله أنّ ما كان حسنًا من هذه الوقوف بيّنته بعلامة (**الحاء**)، وماكان من ذلك كافيًا فعلامته (**الكاف**)، والتّام

(٢٤) المصدر السابق: (١/١١٩).

علامته (**الميم**)، وقد اختصرتُ هذا الكتاب وأضربت عن أكثر الحجج والعلل وأقاويل المفسرين واختيارات من لا اعتداد باختياره ليسهل حفظه ويقرب فهمه ويخفَّ حجمه"(٢٥).

٣) اعتمد في كتابه على شواهد رئيسة لتدعيم قوله وحكمه على وقفٍ ما: كالنظير القرآني، والحديث الشريف، والشواهد الشعرية، كما اعتمد في كتابه على الاستدلال بما ذكره بعض أئمة الوقف والابتداء سواء المنقول والمسموع منها، أو المكتوب كالمصنفات في علم الوقف التي صُنّفت قبلَه(٢٦)

٤) ذكره لاختلاف القراءات التي تختلف أحكام الوقف والابتداء باعتبار اختلافها؛ وشمل ذلك المتواتر والشاذ منها-والأخير هو صلب بحثنا وسيأتي الحديث عن منهجه في ذلك-.

وقد يذكر اختلاف القراءات المتواترة ويبيّن معنى كل قراءة، ووجهها النحوي؛ ولكن لا يظهر أثرها في حكم الوقف والابتداء.

٥) نصّ الإمام ابن الغزّال على أنواع الوقف في القرآن في فصل أسماه: (فصلٌ في بيان أنواع الوقف)؛ فذكر أنّ الوقف في القرآن على أربعة أوجه: حسنٌ، وكافٍ، وتامّ، ووقف بيانٍ.

فأمّا الحسن: ما صحّ الوقف على الكلمة وساغ الابتداء بما بعدها غير أن ما بعد الموقوف عليه مع ما قبله كلامٌ واحدٌ من طريق المعنى.

وأمّا الكافي: فهو ما يقرُب من التّام. وأمّا التّام: فهو أن يقف على آخر قصةٍ انفصلَت عمّا قبلها لفظًا ومعنىً.

وأمّا وقف البيان: فإنه يومئ إليه إيماءً كأنّه واقفٌ واصلٌ نحو قوله: ﴿ يَعۡلَمُهُ ٱللَّهُۗ ﴾ ثم يبتدئ بقوله: ﴿وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ ﴾ إيذانًا بأنه منفصلٌ عن قوله: ﴿يَعۡلَمُهُ ٱللَّهُۗ﴾ لفظًا. ثم عدَّ ما عدا ذلك مُستَقبَحًا مُستنكَرًا عند الحذّاق في حال السعة والاختيار(٢٧).

إلّا أنّ الناظر يجد أنّه زاد على هذه المصطلحات الأربعة مصطلحًا آخرًا وهو: الجائز.

---

(٢٥) المصدر السابق: (١/ ٢٣٨).

(٢٦) إذ اعتمد على مسموعاته عن شيوخه، ونقل عن الأئمة السابقين كالإمام نافع ويعقوب، وأبي حاتمٍ، والأخفش الأوسط،

٦) لم يكتفِ الإمام ابن الغزّال بنقل أقوال الأئمة في علم الوقف والابتداء؛ بل يرجّح ويعلّل قولَه الذي يراه، مع بيان علّة الحكم؛ وبخاصة الأقوال الضعيفة المنكرة التي يكتنفها الضعف الظاهر، والخطأ البيّن(٢٨).

المطلب الثالث: منهج الإمام ابن الغزّال في عرضه للقراءات الشاذة:

إنّ المتأمّل والمطالع لكتاب ابن الغزّال؛ لَيعلمُ مكانته وتضلّعه بعلم القراءات ومعرفة وجوهها واختلافها؛ متواترها وشاذّها، فقد أورد في كتابه مجمل القراءات المتواترة والشاذة؛ التي كان لها أثرٌ في حكم الوقف والابتداء.

ولم يصرّح الإمام ابن الغزّال بأسماء المصادر التي اعتمدها في نسبته للقراءات المتواترة أو الشاذّة، ولعلّ ذلك راجعٌ إلى تأليفه لكتبه في القراءات السبع أو العشر.

ومن خلال إمعان النظر في كتابه؛ تبيّن لي أنّ مجمل القراءات المتواترة والشاذة التي أوردها، كان لها وجودٌ في كتب الوقف والابتداء المتقدّمة: كالإيضاح، والقطع والائتناف، وغيرها.

أمّا منهجه في عرض القراءات الشاذّة، فيمكن لنا عرضه من خلال النقاط التالية:

١) أورد في كتابه (٦٢) موضعًا من القراءات الشاذة التي كان لها أثرٌ في الوقف والابتداء، وقد يذكر قراءة شاذّة ويبيّن معناها، وليس لها أثرٌ في الوقف والابتداء(٢٩). والغالب في موضع إيرادها أن تكون بعد القراءة المتواترة.

وغيرهم. وكذا على مصنفات الائمة كابن الأنباري (إيضاح الوقف والابتداء)، وأبي جعفر النّحاس (القطع والائتناف)، وأبي الفضل الخزاعي (الإبانة في الوقف والابتداء). وجميع ذلك مبسوطٌ في كتابه.

(٢٧) ينظر: الوقف والابتداء، ابن الغزال: (٢١٤/١). وقد ذكر أنواعًا للوقف القبيح: كالمحال، والشبيه بالمحال، أو القبيح.

(٢٨) ينظر مثلًا: الوقف والابتداء، ابن الغزال: (٤٩٦/١). وقد تنوعت استدراكاته أو ردوده كقوله: (ليس بشيء، وليس بصحيح).

(٢٩) ينظر مثلًا: الوقف والابتداء: (١٠٥/٣و٢٣٨). وقد استقرأتها فلم تزد عن (٦) مواضع.

٢) الغالب في نسبته للقراءات الشاذة أن يذكر القراءة بدون نسبة حيث يكتفي بقوله: "وفي قراءة كذا أو في قراءة الرفع أو النصب"[٣٠]. وقد ينسب القراءة إلى من اشتُهرت عنه ولا يقصد به استقصاء جميع من قرأ بها[٣١].

٣) قد يستطرد في معنى القراءة الشاذة، ويبيّن معناها وأوجهها النحوية، مع بيان أثر الوقف على كل وجهٍ من الأوجه[٣٢].

٤) قد يورد قراءة الجمهور ويبين الوقف عليها، ثم يذكر قراءات شاذة؛ لكن لا يتأثر حكم الوقف بها، فيقول وهو تام على قراءة كذا وكذا، ثم يُجمِلُ ذكر القراءات كلِّها[٣٣].

٥) قد يستشهد بالنظير القرآني المتّفق عليه؛ بما يوافق معنى القراءة الشاذة[٣٤].

٦) توافق ألفاظه في حكم الوقف على القراءات الشاذة مع ألفاظ الامام الخزاعي في الإبانة[٣٥].

المطلب الرابع: القيمة العلمية لأثر القراءات الشاذة عند الإمام ابن الغزّال:

١. ما سبق ذكره في أهمية الموضوع وأسباب اختياره.

٢. رسوخ قدم الإمام ابن الغزّال في رواية القراءات، ولا أدلّ على ذلك مما ألفه في القراءات المتواترة-السبع والعشر-، والقراءات الأربعة عشر، إذ يُعطي البحث رصانة وقوّة تميّزه عن غيره.

٣. تفرّد الإمام ابن الغزّال بذكر بعض القراءات الشاذة التي لها أثرٌ في حكم الوقف والابتداء[٣٦]، حيث لم تُذكر في كتب الوقف والابتداء المتقدمة منها أو المتأخرة؛ لذا اقتصرت على القراءات الشاذة التي لم تُدرس في أبحاثٍ أخرى؛ وإبراز هذه القراءات وبيان أثرها في الوقف والابتداء.

٤. نقل الإمام ابن الغزّال عن أئمة القراءة وعلم الوقف؛ كالإمام يعقوب الحضرمي، ونصير بن يوسف النحوي، وغيرهما.

المبحث الثاني

أثر القراءات الشاذة في الوقف والابتداء عند الإمام ابن الغزّال في كتابه: الوقف والابتداء "دراسة تطبيقية مقارنة"

الموضع الأول: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ۚ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِى مَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ البقرة [٢٤٠].

الدراسة:

أولًا: القراءات الشاذة التي أوردها ابن الغزّال:

أورد ابن الغزّال في هذا الموضع قراءةً واحدةً، وهي: (مَتاعٌ إلى الحَوْل)(٣٧).

(٣٠) ينظر مثلًا: الوقف والابتداء: (٣/١٠٥و٢٣٨).
(٣١) ينظر مثلًا: الوقف والابتداء: (١/٤٤٣).
(٣٢) ينظر مثلًا: الوقف والابتداء: (١/٣٢٠).
(٣٣) ينظر مثلًا: الوقف والابتداء: (١/٤٢٩).
(٣٤) ينظر مثلًا: الوقف والابتداء: (١/٣٦٦).
(٣٥) ينظر مثلًا: الوقف والابتداء: (٢/٣٣٩).
(٣٦) ينظر مثلًا: قراءة: (صادَ) بالنصب، و(شهادةً) بالتنوين، ثم يبتدئ بالخفض بغير مدٍّ. الوقف والابتداء: (٣/٦٧)، و(٢/٤٠٣)، و(١/٤٨٥).
(٣٧) ينظر: الوقف والابتداء: (١/٣٢٠). نسبها ابن خالويه لأُبيٍّ رضي الله عنه لكنّه خالف ابن الغزّال في ضبطها حيث ضبطها بقوله: (متاعٌ لأزواجهم متاعًا إلى الحول)، وروى أبو حيّان القراءتين معًا له، ورويت ثالثة: (فمتاعٌ لأزواجهم) بدون لفظ الوصية. تُنظر القراءات في: مختصر شواذ القرآن، لابن خالويه: (ص:٢٢)؛ وغرائب القراءات، لابن مِهران: (ص:٢٠٤)؛ والبحر المحيط، لأبي حيّان: (٢/٥٥٤)؛ ومعجم القراءات، للخطيب: (١/٣٤٠).

ثانيًا: دراسة حكم الوقف عند ابن الغزّال:

قال ابن الغزّال: "وفي قراءةِ أُبَيٍّ (مَتاعٌ) بالرّفع، ابتدأت به عندهم"(٣٨).

ذكر ابن الغزّال هذه القراءة بعد ذكْره للقراءتين المتواترتين في لفظ ﴿ وَصِيَّةً ﴾ بالرفع والنصب، وذكر أنّ الوصل أوْلى على هاتيْن القراءتين؛ ولا يُوقف على ﴿ لِّأَزْوَاجِهِم ﴾؛ لأنّ هذه الجملة في موضع خبر المبتدأ، فلا يُفصل بين المبتدأ وخبره، فيكون الوقف عندهم على ﴿ إِخْرَاجٍ ﴾ (٣٩).

ثم أتى بقراءة أُبيّ رضي الله عنه؛ للدّلالة على الأثر التي أفادته هذه القراءة، وهو جواز الوقف على ﴿ لِّأَزْوَاجِهِم ﴾ والابتداء بقوله: (متاعٌ لأزواجهم).

ولم أجد في كتب الوقف والابتداء-التي بين يديَّ-من نصّ على هذه القراءة وبيان الأثر المترتّب عليها في الوقف والابتداء؛ إلّا ما ذكره ابن الغزّال في نصّه السابق، وهذا يدلّنا على عنايته بالقراءات بنوعيْها.

ووجه القراءة على أنّ (متاعٌ) بدل من (وصيّةٌ)، قال ابن مِهران: "تابعًا للوصية وترجمةٌ عنه"(٤٠).

وبهذا يظهر أثر القراءة الشاذة في هذا الموضع؛ إذْ أفادت جواز الوقف على ﴿ أَزْوَاجًا ﴾ والابتداء بقوله: (متاعٌ)، بعكس القراءتيْن المتواترتيْن التي أبان جمهور علماء الوقف والابتداء عدم جواز الوقف على ﴿ أَزْوَاجًا ﴾ (٤١)، إلّا ما ذكره ابن الأنباري وتَبِعه بعض العلماء(٤٢).

---

(٣٨) الوقف والابتداء: (١/٣٢٠).

(٣٩) ينظر: المرشد في الوقوف، للعماني، تحقيق: هند العبدلي: (ص:٣٥٦)؛ ومنار الهدى، للأشموني: (١/١١٠).

(٤٠) غرائب القراءات، لابن مِهران: (ص:٢٠٤). وينظر: الكشف والبيان، للثعلبي: (٢/٢٠٠)؛ والدر المصون، للسمين الحلبي: (٢/٥٠٣).

(٤١) ينظر: المكتفى، للداني: (١/٣٤)؛ الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء، للنكزاوي: (ص:٤٠٤)؛ منار الهدى، للأشموني: (١/١١٠).

(٤٢) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء، لابن الأنباري: (ص:٢٨٠)؛ علل الوقوف، للسجاوندي: (١/٣١٧).

الموضع الثاني: ﴿ إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۗ وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ آل عمران [٦٨].

الدراسة:

أولًا: القراءات الشاذة التي أوردها ابن الغزّال:

أورد ابن الغزّال قراءةً واحدة وهي: (وهذا النّبيَّ والذين آمنوا)(٤٣).

ثانيًا: دراسة حكم الوقف عند ابن الغزّال:

قال ابن الغزّال: "ومن نصَب (النبيَّ) على معنى: واتَّبَعُوا هذا النبيَّ، فالوصل أَوْلى"(٤٤).

وبيان ذلك: أنّ القراءة جاءت على العطف على الهاء في ﴿ ٱتَّبَعُوهُ ﴾، فيكون المعنى: اتّبعوه واتَّبَعوا هذا النبيَّ، قال أبو حيّان: "وقرىء: وَهَذَا النَّبِيَّ، بِالنَّصْبِ عَطْفًا عَلَى: الْهَاءِ، فِي اتَّبَعُوهُ، فَيَكُونُ مُتَّبَعًا لَا متَّبِعًا: أَيْ: أَحَقُّ النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ من اتبعه، ومحمدا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا وَسَلَّمَ"(٤٥).

والمعنى الذي ذكره ابن الغزّال هو ما عليه جمهور العلماء، من أنّ قراءة النّصب جاءت على العطف على الهاء من ﴿ ٱتَّبَعُوهُ ﴾ (٤٦).

---

(٤٣) ينظر: الوقف والابتداء: (٣٦٣/١). نُسبتْ هذه القراءة إلى أبي السّمال وأبي زيدٍ عنه. ينظر: مختصر شواذ القرآن: (ص: ٢٧)؛ وغرائب القراءات: (ص:٢٤٧).

(٤٤) الوقف والابتداء: (٣٦٣/١).

(٤٥) البحر المحيط، لأبي حيّان: (٢٠٣/٣).

(٤٦) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري: (٣٧١/١)؛ وأنوار التنزيل، للبيضاوي: (٢٢/٢)؛ والتبيان في إعراب القرآن، للعكبري: (٢٧٠/١).

وأجمعَ علماء الوقف على عدم الوقف على ﴿ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ﴾ ويتأكد الوصل على هذه القراءة، وممّن وافقه: الخزاعي، والعمّاني، والمرندي، والأشموني(٤٧).

فيكون الوصل أولى وأحسن لتعلّقه بما قبله؛ وهذا سائرٌ على القاعدة المتأصِّلة عند علماء الوقف والابتداء، وهي: عدم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه.

والوقف الذي استحسنه العلماء هو الوقف على ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ لذا قال ابن الغزّال: "ءامنوا أحسن منه"(٤٨).

وقد ذكر العمّاني وجهيْن آخريْن:

الأول: أن يكون ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ في موضع رفع بالعطف على قوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ﴾ وهو في موضع رفع، فيكون المعنى: إنّ أولى الناس بإبراهيم أتباعه والمؤمنون.

الثاني: أن يُنصب على الإغراء، كأنّ المعنى: واتَّبِعوا هذا النبيَّ، على لفظ الأمر(٤٩).

فالتخريج الأول لا يختلف حكم الوقف عليه فهو مساوٍ لما ذهب إليه جمهرة العلماء ومنهم: ابن الغزّال، بل الاختلاف حاصلٌ في الثاني؛ إذ يجوز الوقف على ﴿ٱتَّبَعُوهُ﴾ ويبتدِئ بقوله: (وهذا النبيَّ).

بيدَ أنّ العمّاني لم يجوِّز التخريج الثاني، حيث قال: "وهذا أضعف الوجوه في تعليل النصب، والنصب في نفسه ضعيف لا يجوز لأحدٍ أن يقرأ به، والإجماع على الرفع"(٥٠).

❁❁❁

(٤٧) ينظر: الإبانة في الوقف والابتداء، للخزاعي: (٣٨٣/١)؛ والمرشد، للعمّاني، تحقيق: هند العبدلي: (ص:٤٧٦)؛ وقرة أعين القراء، للمرندي: (ص:٥٦٧)؛ ومنار الهدى، للأشموني: (١٤٣/١).

(٤٨) الوقف والابتداء: (٣٦٣/١). أي: أحسن من الوقف على (اتبعوه) على القراءة المتواترة.

(٤٩) ينظر: المرشد، تحقيق: هند العبدلي: (ص:٤٧٧)، بتصرّف.

(٥٠) المرشد، تحقيق: هند العبدلي: (ص:٤٧٧).

الموضع الثالث: ﴿وَلَا تُؤۡمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمۡ قُلۡ إِنَّ ٱلۡهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤۡتَىٰٓ أَحَدٞ مِّثۡلَ مَآ أُوتِيتُمۡ أَوۡ يُحَآجُّوكُمۡ عِندَ رَبِّكُمۡۗ قُلۡ إِنَّ ٱلۡفَضۡلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٞ ٧٣﴾ آل عمران [٧٣].

الدراسة:

أولًا: القراءات الشاذة التي أوردها ابن الغزّال:

أورد ابن الغزّال قراءةً واحدة غير متواترة، وهي: (إنْ يُؤتَى أحدٌ)(٥١).

ثانيًا: دراسة حكم الوقف عند ابن الغزّال:

قال ابن الغزّال: "ورُوي عن الأعمش: (إنْ يُؤتى أحدٌ) بالكسر بمعنى (ما) كأنّه قال: ما يؤتى أحدٌ كقوله: ﴿إِنِ ٱلۡكَٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٖ﴾ ففي هاتيْن القراءتيْن حسن الوقف على ﴿هُدَى ٱللَّهِ﴾"(٥٢).

فتوجيه قراءة (إن يؤتى) على أن تكون (إن) بمعنى (ما) المفيدة للنفي، والمعنى: ما يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم أو لم يعط أحدٌ مثل ما أعطيتم من الكرامة، والخطاب في ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم لأمّته(٥٣).

واعتبر ابن الغزّال أنّ الوقف على هذه القراءة وقراءة ابن كثير؛ على قوله ﴿هُدَى ٱللَّهِ﴾ فالوقف على ذلك حسنٌ عنده؛ لأنها منفصلة ومنقطعة عما قبلها، ومستأنَفة؛ خلافًا لمن قرأ بفتح الهمزة مع القصر-وهي قراءة الجمهور المتواترة-.

---

(٥١) ينظر: الوقف والابتداء: (٣٦٦/١). نُسبت هذه القراءة إلى جماعة من القرّاء منهم: الأعمش، وأبي حيوة عن شعيب بن أبي حمزة، وسعيد بن جبير، وطلحة بن مصرِّف، والحسن، وغيرهم. ينظر: غرائب القراءات: (ص:٢٤٧)؛ وشواذ القراءات، للكرماني: (ص:١١٥)؛ وقرة عين القرّاء: (ص:٥٦٨).

(٥٢) الوقف والابتداء: (٣٦٦/١). ويعني بقوله: "ففي هاتين القراءتين"، قراءة الأعمش، وقراءة ابن كثير بالمد على الاستفهام. ينظر: التيسير في القراءات السبع، للداني: (ص:٨٩).

(٥٣) ينظر: المحرر الوجيز، لابن عطية: (٤٥٦/١)؛ والدر المصون: (٢٥٩/٣).

وقد وافقه جماعة من أئمة القراءة كابن الأنباري، وأبي جعفر النّحّاس، والخزاعي، والأشموني(٥٤).

قال أبو جعفر: "على قراءة مجاهد وعيسى بن عمران أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم، فالوقف ﴿هُدَى ٱللَّهِ﴾ وكذا على قراءة الأعمش أن بكسر الهمزة بمعنى ما"(٥٥).

وقال الأشموني: "ويوقف على ﴿هُدَى ٱللَّهِ﴾ في أربعة منها، وهي إن قرئ: «ءأن يؤتى» بالاستفهام؛ لأنَّ الاستفهام له صدر الكلام سواء قرئ بهمزة محققة، أو مسهلة، أو نصب «أن» على الاشتغال، أو علق بالهدى، أو أنَّ «إن» بمعنى ما"(٥٦).

وقد نصّ المرندي على أنّ الوقف كافٍ على قراءة (إنْ يُؤتى)، حيث قال: "وقفٌ كافٍ لمن قرأ (أن يؤتى) بالاستفهام أو قرأ (إن يؤتى) بكسر الهمزة على النفي بمعنى: (ما يؤتى)"(٥٧).

وذكَرَ النكْزاويُّ أنّ الوقف تامٌّ على قوله: إِلَّا ﴿لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾؛ لانقطاع الكلام عن الذي تقدَّم، وكذا تامٌّ على قوله: ﴿هُدَى ٱللَّهِ﴾(٥٨).

وقد تابع العمّانيُّ النكْزاويَّ في حكمه السابق على القراءتين معًا؛ لكنّه في ختام حديثه عن القراءتين ذكر أنّ الوقف الجيّد على القراءتيْن عند قوله: ﴿أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ﴾(٥٩).

---

(٥٤) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: (ص:٢٩٢)؛ والقطع والائتناف: (١/١٤٠)؛ والإبانة: (١/٣٨٣)؛ ومنار الهدى: (١/١٤٦).

(٥٥) القطع والائتناف: (١/١٤٠).

(٥٦) منار الهدى: (١/١٤٦).

(٥٧) قرة عين القراء: (ص: ٥٦٩).

(٥٨) ينظر: الاقتداء في الوقف والابتداء، للنكْزاوي: (ص: ٤٨٨). ولم ينصّ على قراءة كسر الهمزة.

(٥٩) ينظر: المرشد، للعمّاني، تحقيق: هند العبدلي: (ص: ٤٨٢).

فأنتَ ترى أنّ أكثر علماء الوقف نصّوا على تمام الوقف وكفايته واستحسانه على ﴿هُدَى ٱللَّهِ﴾ لمن قرأ بكسر الهمزة أو استفهم فيها مع المدّ، وهذا يُظهر جانبًا من جوانب أثر القراءات غير المتواترة في الوقف والابتداء، وصحةَ ما ذهب إليه ابن الغزّال.

الموضع الرابع: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾ النساء [١٤٨]

الدراسة:

أولًا: القراءات الشاذة التي أوردها ابن الغزّال:

أورد ابن الغزّال قراءةً واحدةً وهي: (إلّا من ظَلَمَ)(٦٠).

ثانيًا: دراسة حكم الوقف عند ابن الغزّال:

قال ابن الغزّال: "ومن قرأ (إلّا من ظَلَمَ) بالفتح وهو الضّحاك وزيد بن أسلم، فهو من التقديم والتأخير، كأنّه قال: ما يفعل الله بعذابكم إن شكرتم وآمنتم إلّا من ظَلَم.... لم يُرخِّص في الظلم وإنما أراد أنّه لا يُحِبُّ ذلك فلا تفعلوا، فإنّ فعلتموه فإنكم تفعلونه ظُلمًا، فعلى هذا يتم الوقف على قوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا ﴿١٤٧﴾﴾"(٦١).

أبان ابن الغزّال أن قراءة (إلّا من ظَلَم) جاء الاستثناء فيها متّصلًا بما قبله، ويكون من قبيل التقديم والتأخير، فلّما كان كذلك ناسب عدم تمام الوقف على قوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا﴾

(٦٠) ينظر: الوقف والابتداء: (٣٦٦/١). نُسبت هذه القراءة إلى جماعة من القرّاء منهم: سعيد بن جبير، وزيد بن علي، وشيبة، والزعفراني، والإمامان الشافعي وأحمد. وغيرهم. ينظر: مختصر شواذ القرآن: (ص:٣٦)؛ وغرائب القراءات: (ص:٣٠١)؛ وقرة عين القرّاء: (ص:٦٤٠).

(٦١) الوقف والابتداء: (٤٤٣/١). بتصرّف يسير.

قال الدّاني: "وكان الضحاك وزيد بن أسلم يقرآنها ((إلا من ظلم)) بفتح الظاء واللام فعلى هذه القراءة تكون (إلا) استثناء من الأول"(٦٢).

ذكر العلماء وجهيْن في قراءة (إلّا من ظَلَم)، وهما:

الأول: أنّ الاستثناء متصلٌ بما قبله، فهو من التقديم والتأخير، كما ذكر ابن الغزّال في بداية كلامه على القراءة. وقد ذكر الوجه جماهير علماء الوقف والابتداء، وأجمعوا على عدم تمام الوقف أو كفايته على ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا﴾

قال الأشموني: "على هذه القراءة يصح في «إلّا» الاتصال والانقطاع، ويكون من التقديم والتأخير، وكأنَّه قال: ما يفعل الله بعذابكم إن شكرتم وآمنتم إلّا من ظلم، فعلى هذا لا يوقف على ﴿عَلِيمًا﴾"(٦٣).

الثّاني: أنّ الاستثناء منقطعٌ عمّا قبله، وتكون (إلّا) بمعنى (لكن)، والمعنى: لكن من ظَلَم، فعلى هذا المعنى يتمّ الكلام على ما قبله وهو قوله ﴿شَاكِرًا عَلِيمًا﴾(٦٤).

قال الدّاني: "جائز أن تكون (إلا)على قراءة الضحاك وزيد استثناء منقطعاً بمعنى (لكن)، فيكفي الوقف على ذلك ويتمّ"(٦٥). وعلى هذا الوجه يصحّ الوقف على ﴿مِنَ ٱلْقَوْلِ ﴾.

وقد استبعده العمّاني حيث قال: "وأما من قال الوقف عند قوله ﴿مِنَ ٱلْقَوْلِ ﴾ لأنّ إلّا بمعنى (لكن) فليس بشيء؛ لأنّ إلّا متعلقة بما قبلها على كل حالٍ كان بمعنى الاستئناف، أو بمعنى لكن لأنها للاستدراك"(٦٦).

---

(٦٢) المكتفى: (٥٥/١).
(٦٣) منار الهدى: (٢٠٠/١).
(٦٤) ينظر الوجهان في: إيضاح الوقف والابتداء: (ص:٣٠٦)؛ والقطع والائتناف: (١٨٩/١)؛ والإبانة: (٤٥٢/٢)؛ والاقتداء: (ص:٥٧٩)؛ والمرشد، تحقيق: هند العبدلي: (ص:٦١٣).
(٦٥) المكتفى: (٥٥/١).
(٦٦) المرشد، تحقيق: هند العبدلي: (ص:٦١٣).

والنّاظر في قول ابن الغزّال يجد أنّه قد ذكر كلا الوجهيْن، مع المفارقة في كيفية ذكرهما، فقد ذكر الوجه الأول ولم ينصّ على حكم الوقف عليه؛ بل اكتفى بذكر قول ابن الأنباري-الذي نصّ فيه على عدم تمام الوقف على ﴿شَاكِرًا عَلِيمًا﴾ -فكأنّه متابعٌ لِما قاله ابن الأنباري.

أمّا الوجه الثاني فقد نصّ على ذكره وذكر حكم الوقف عليه؛ من أنّ الوقف تامٌ على قوله: ﴿شَاكِرًا عَلِيمًا﴾.

والذي يظهر لي-والله أعلم- أنّ كلا الوجهيْن صحيح ومُراد عند ابن الغزّال-رحمه الله-وهذا ما اعتمده علماء الوقف من إيرادهم لكلا الوجهيْن مع عدم بيان المختار منهما.

❁❁❁

الموضع الخامس: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَـٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ ءَاخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنتُمْ ضَرَبْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ فَأَصَـٰبَتْكُم مُّصِيبَةُ ٱلْمَوْتِ ۚ تَحْبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعْدِ ٱلصَّلَوٰةِ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِى بِهِۦ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا نَكْتُمُ شَهَـٰدَةَ ٱللَّهِ إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ ٱلْـَٔاثِمِينَ ﴾ المائدة [١٠٦]

الدراسة:

أولًا: القراءات الشاذة التي أوردها ابن الغزّال:

أورد ابن الغزّال في هذا الموضع قراءتين؛ هما:

الأولى: (شهادةً) بالتنوين و(آلله) بالمد وهي قراءة أبي عبدالرّحمن السّلمي، وسعيد بن جُبير(٦٧).

(٦٧) ينظر: الوقف والابتداء: (١/٤٨٥). وممّن نُسبتْ إليه: على بن أبي طالب رضي الله عنه، والشعبي، ويحيى بن يعمر، وإبراهيم النخعي، وغيرهم ينظر: مختصر شواذ القرآن: (ص:٤١)؛ وغرائب القراءات: (ص:٣٢٧)؛ ومعجم القراءات الشاذة، د.خليل الطالب: (ص:٨٦١).

الثانية: (شهادةً) بالتنوين أيضًا و(الله) بالخفض من غير مدٍّ(٦٨).

ثانيًا: دراسة حكم الوقف عند ابن الغزّال:

قال ابن الغزّال: "قال يعقوب: من قرأ (شهادةً) منوّنة وقف عليها ثمّ يبتدئ (آلله) بالمدّ على القسم، أي: والله إنّا إذًا لمن الآثمين....وكذا عند مَن قرأ (شهادةً) بالتنوين، ثم يبتدئ بالخفض بغير مدٍّ على معنى: والله. قال نُصير: ومن كانت قراءته بالإضافة أو قرأ (شهادةً) منوّنة نصبًا، وقف (شهادةً الله) وهو وقف حسنٌ"(٦٩).

وقد بيّن ابن الغزّال حكم الوقف على القراءة الأولى فيما نقله عن الإمام يعقوب الحضرمي، وهذا النقل قد أورده الأئمة من قبله(٧٠).

وقد وافقه أكثر الأئمة على حكم الوقف على القراءة الأولى؛ لأنّ الوقف على (شهادةً) بالتنوين، والابتداء بـ(آللهِ) على معنى القسم فيكون الاستفهام عوضًا عن واو القسم، فيكون ما قبل القسم قد تمّ، ثم يبتدئ بالقسم على معنى: والله إنّا إن كتمنا شهادةً إنّا إذًا لمن الآثمين(٧١).

وقد ذكر الإمام النّحاس-بعد ذكره لقول الإمام يعقوب-: "قال أبو جعفر: أما القراءة التي حكاها وهي شهادة الله على القسم فهي جائزة عند سيبويه أجاز الله لقد كان كذا يريد (والله) ثم حذف الواو وقد حكى ذلك الكوفيون أيضًا إلا أنهم لا يجيزونه في غير هذا الاسم.

وزعم محمد بن يزيد أن هذا لا يجوز، لأن حروف الخفض لا تضمر إلا بعوض والقراءة بالاستفهام جائزة عند الجميع"(٧٢).

---

(٦٨) ينظر: الوقف والابتداء: (٤٨٥/١). ولم ينسبها لأحدٍ، وقد رُويت عن: الشعبي، وأبي جعفر. ينظر: المغني، للنوزواري: (٧٣٩/٢)؛ ومعجم القراءات الشاذة للدكتور خليل الطالب: (ص:٨٦٤).

(٦٩) الوقف والابتداء: (٤٨٤/١-٤٨٥).

(٧٠) ينظر: القطع والائتناف: (٢١٤/١)؛ والإبانة: (٤٨٥/٢).

(٧١) ينظر: الإبانة: (٤٨٥/٢)؛ والاقتداء: (ص:٦٣٣)؛ وعلل الوقوف، للسجاوندي: (٤٦٨/٢).

(٧٢) القطع والائتناف: (٢١٤/١).

أمّا القراءة الثانية فقد ساوى ابن الغزّال بينها وبين القراءة الأولى، من حيث الوقف على (شهادةً)، والابتداء بـ(اللهِ) بغير مدٍّ، على معنى القسم أيضًا. ولم أجدْ من نصّ على حكم الوقف على هذه القراءة، إذ تفرّد بها الإمام ابن الغزّال-فيما وقفتُ عليه من المصادر-.

والحكم فيها مطابقٌ لما فُسِّرتْ به القراءة الأولى؛ إذ جاءت على معنى القسم، وخفض الهاء على الاتّصال.

قال السّمين الحلبي: "وقرئ: شهادةً اللهِ «بنصب الشهادة منونة وجر الجلالة موصولة الهمزة، على أن الجر بحرفِ القسمِ المقدّرِ من غير عوضٍ منه بقطعٍ ولا همزةِ استفهام، وهو مختصٌّ بذلك"[٧٣].

قلتُ: وقول الإمام نُصير-الذي أورده ابن الغزّال-مغايرٌ لِما قال به ابن الغزّال في حكم الوقف على (شهادةً) المنوّنة، ولعلّ ما قصده الإمام نُصير هو: أنّ الوقف حسنٌ لمن قرأ (شهادةً) بالنصب بدون القسم، وهذا التخريج يعضده ما ورد في هذا الموضع من قراءاتٍ شاذة جاءت على النصب بدون القسم[٧٤]. قال العمّاني: "(شهادةَ الله) زعموا أنّه وقف، ولا أُحب أن أبتدئ بقوله: (إنا إذا لمن الآثمين) حتى أصله بما قبله"[٧٥]. وقوله يشمل القراءة المتواترة، والقراءة بالتنوين مع عدم القسم.

أمّا التنوين مع القسم؛ فالوقف فيها على (شهادة)، ثم الابتداء بـ (آلله).

❁❁❁

الموضع السادس: ﴿وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَجِّ يَأۡتُوكَ رِجَالٗا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٖ يَأۡتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٖ﴾ الحج [٢٧]

الدراسة:

(٧٣) الدر المصون: (٤/٤٧٠).

(٧٤) ينظر: معجم القراءات الشاذة: (ص:٨٦٤).

(٧٥) المرشد، تحقيق: محمد الأزوري: (ص:٩٠).

أولًا: القراءات الشاذة التي أوردها ابن الغزّال:

أورد ابن الغزّال قراءةً واحدةً في هذا الموضع، وهي: (يأْتونَ من كل فجٍّ) في حرف ابن مسعودٍ رضي الله عنه(٧٦).

ثانيًا: دراسة حكم الوقف عند ابن الغزّال:

قال ابن الغزّال: "وفي حرف عبدالله بن مسعود (يأتون) إن شئتَ وقفتَ على (ضامرٍ)، ثم قلت: (يأتون)، وإن شئتَ وقفتَ على ﴿رِجَالًا﴾ ثم ابتدأت ﴿وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ﴾ كأنه قال: ويأتون على كل ضامرٍ من كل فجٍ، فهو من التقديم والتأخير كما ترى؛ ولو كان (يأتون) بدلًا من الأول لقال: (يأتوا من كل فجٍ) جزمًا"(٧٧).

بيّن الإمام ابن الغزّال الوقف على قراءة (يأتون من كل فجٍ)، إذ جوّز الوقف على (ضامر) ﴿ضَامِرٍ﴾ والابتداء بـ(يأتون)، فيكون ﴿وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ﴾ منسوقًا وحالًا من ﴿رِجَالًا﴾ أي: مُشاةً وركبانًا، و(يأتون) مستأنفًا، فيكون المعنى: أي: يأتوك رِجالاً وركباناً ثم قال: يأتون من كلِّ فَجٍ(٧٨).

ووافقه على هذا المعنى والوقف؛ بعض العلماء كالنّحاس، والخزاعي، والمرندي(٧٩).

قال أبو الفضل: "وفي قراءة عبدالله وابن عباس: (ضامرٍ يأتون) بالواو، والوقف على ﴿ضَامِرٍ﴾ ثم أضمر أي: هم يأتون، ولو جعله بدلًا من (يأتوك) لقال: يأتوا"(٨٠).

---

(٧٦) ينظر: الوقف والابتداء: (٣٣٩/٢). ونُسبت أيضًا إلى: ابن عبّاس رضي الله عنه، وابن خيثعم، وابن أبي عبلة، وغيرهم. ينظر: مختصر شواذ القرآن: (ص:٩٧)؛ وغرائب القراءات: (ص:٦٠٨)؛ وقرة عين القراء: (ص:١٠٩١).

(٧٧) الوقف والابتداء: (٣٣٩/٢).

(٧٨) ينظر: التبيان، للعكبري: (٩٤٠/٢)؛ والدر المصون: (٢٦٦/٨).

(٧٩) ينظر: القطع والائتناف: (٤٤٤/١)؛ وقرة عين القراء: (ص:١٠٩١). ونصّ المرندي على حكم القراءة المتواترة ثم قال: "ولمن قرأ (يأتون) أحسن"، أي: الوقف على (كل ضامرٍ).

(٨٠) الإبانة: (٧٤٤/٢). وهذا مطابقٌ لكلام ابن الغزّال.

وجوّز -أيضًا- الوقف على ﴿رِجَالًا﴾ ثم الابتداء بـ(وعلى كل ضامرٍ يأتون)، فيكون المعنى: يأتون على كلِّ ضامرٍ من كلِّ فَج، فصار من التقديم والتأخير.

ولم أجد من نصّ على جواز هذا الوقف في كتب الوقف والابتداء؛ لكنّ الوقف صحيح وتعضده أقوال المفسرين في هذه القراءة.

قال السمين الحلبي: "وعلى هذا فيحتمل أَنْ يكونَ قولُه: {وعلى كُلِّ ضَامِرٍ} حالاً أيضاً. ويكون «يَأْتُون» مستأنفاً يتعلَّقُ به {مِن كُلِّ فَجٍّ} أي: يَأْتُوك رِجالاً وركباناً ثم قال: يأتون من كلِّ فَج، وأَنْ يتعلَّقَ بقوله: «يَأْتُون» أي: يأتون على كلِّ ضامرٍ من كلِّ فَج، و «يَأْتُون» مستأنفٌ أيضا"(٨١).

ولعلّ الوقف على ﴿وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ﴾ ومن ثَمَّ الابتداء بـ(يأتون) أبين وأوضح في المعنى؛ وللخروج من التقديم والتأخير، ولموافقته لأكثر أئمة الوقف والابتداء.

❁❁❁

الموضع السابع: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۛ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴿٥٩﴾﴾ الفرقان [٥٩]

الدراسة:

أولًا: القراءات الشاذة التي أوردها ابن الغزّال:

أورد ابن الغزّال في هذا الموضع قراءةً واحدةً وهي: (ثم استوى على العرشِ الرحمنِ)(٨٢).

(٨١) الدر المصون: (٢٦٦/٨). وينظر: أنوار التنزيل، للبيضاوي: (٧٠/٤).

(٨٢) ينظر: الوقف والابتداء: (٤٠٣/٢). ولم ينسبها ابن الغزّال لأحد. وقد نُسبت إلى: عبيد بن عمير، وزيد بن علي. ينظر: غرائب القراءات: (ص:٦٤٢)؛ ومعجم القراءات، للخطيب: (٣٦٩/٦).

ثانيًا: دراسة حكم الوقف عند ابن الغزّال:

قال ابن الغزّال: "ومن كسر (الرحمنِ) وقف عليه، وابتدأ بقوله: ﴿ فَسْـَٔلْ﴾ وتقدير الكلام: وتوكّل على الحيّ الرّحمنِ"(٨٣).

ووجه القراءة أنْ يكون لفظ (الرحمنِ) بالجرّ مردودٌ إلى قوله: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ﴾ فيكون: وتوكل على الحي الرحمنِ، كما ذكر ابن الغزّال، فيكون صفة لـ ﴿ٱلْحَيِّ﴾.

قال الزّجّاج: "ومن قالَ (الرحْمَنِ) فهو على معنى: وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ (الرحْمَنِ). صفة للْحَيِّ"(٨٤). ويجوز أن يكون الخفض في لفظ (الرحمن) جاء البدل من ﴿ٱلْحَيِّ﴾

قال الإمام مكي: "وَيجوز الْخَفْض على الْبَدَل من ﴿ٱلْحَيِّ﴾"(٨٥).

وقال أبو حيّان: "الَّذِى يجوز أن يكون صفة للحي الذي لا يموت، ويتعين على قراءة زيد بن عليّ (الرَّحْمَنِ) بالجر"(٨٦).

ولم أجد من نصّ على هذه القراءة في كتب الوقف والابتداء؛ ببيان أثر الوقف عليها، إلّا ما ذكره الإمام الخزاعي حيث قال: "ومن كسَر (الرحمنِ) وقف عليه أيضًا، والخفض قراءة عبيد بن عمير"(٨٧). وقد تابعه في ذلك ابن الغزّال.

(٨٣) الوقف والابتداء: (٢/٤٠٣).
(٨٤) معاني القرآن وإعرابه، للزجاج: (٤/٧٧).
(٨٥) مشكل إعراب القرآن، لمكي: (٢/٥٢٣).
(٨٦) البحر المحيط، لأبي حيّان: (٦/٤٦٥). وتابعه السمين في الدر المصون: (٨/٤٩٢).
(٨٧) الإبانة: (٢/٧٨٢).

وحكم الوقف ظاهرٌ؛ إذ الوقف على (الرحمن) بالخفض صحيح؛ لأنّه تابعٌ لما قبله ومتعلّق به، جرْيًا على القاعدة المعلومة في الوقف والابتداء: [لا يتم الوقف على المنعوت دون النّعت](٨٨).

وعلى كِلا الوجهيْن-البدل أو النعت-فالتعلّق فيما قبله ظاهرٌ بيّن؛ لذا حسُن الوقف على (الرحمن).

❁❁❁

الموضع الثامن: ﴿وَأَلۡقِ عَصَاكَۚ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهۡتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنّٞ وَلَّىٰ مُدۡبِرٗا وَلَمۡ يُعَقِّبۡۚ يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفۡ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ١٠ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسۡنَۢا بَعۡدَ سُوٓءٖ فَإِنِّي غَفُورٞ رَّحِيمٞ ١١﴾ النمل [١٠، ١١]

الدراسة:

أولًا: القراءات الشاذة التي أوردها ابن الغزّال:

أورد ابن الغزّال في هذا الموضع قراءةً واحدةً وهي: (أَلَا من ظَلَم) بالتخفيف(٨٩).

ثانيًا: دراسة حكم الوقف عند ابن الغزّال:

قال ابن الغزّال: "ومن قرأ (أَلَا من ظَلَم) بالتخفيف؛ لافتتاح الكلام، ابتدأ به البتّة"(٩٠).

ووجه القراءة: أنّ (أَلَا) حرف تنبيه واستفتاح، و(من) شرطية، وجوابها: ﴿فَإِنِّي غَفُورٞ﴾(٩١)، فيكون ما قبله غيرَ متعلِّق به، إذ الاستفتاح يدلّ على ابتداءِ جملة جديدة، لذا كان قولَ ابن الغزّال نابعًا من هذا، فيكون الوقف على

(٨٨) ينظر: إيضاح الوقف: (ص:١٠٠).
(٨٩) ينظر: الوقف والابتداء: (٤٢٩/٢). ولم ينسبها ابن الغزّال لأحدٍ. وقد نُسبت إلى: أُبيّ بن كعب رضي الله عنه، وزيد بن أسلم، وأبي جعفر، وغيرهم. ينظر: مختصر شواذ القرآن: (ص:١٠٩)؛ وغرائب القراءات: (ص:٦٥٤)؛ والمغني: (١٣٩١/٣).
(٩٠) الوقف والابتداء: (٤٢٩/٢).
(٩١) ينظر: المحرر الوجيز: (٢٥١/٤)؛ والكشاف: (٣٥١/٣).

ما قبله–وهو: المرسلون– تامًّا، ويكون الابتداء بـ (ألا) صحيحًا غير متعلّق بما قبله، وهذا عكس القراءة المتواترة التي كان الوقف فيها غير تامٍّ على ﴿ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ لأنّ ما بعده يُعدّ استثناءً من الذي قبله(٩٢).

ووافقه على هذا الوقف والابتداء: الخزاعي، والأشموني؛ ولم أجد غيرهما ذكر هذه القراءة، وأثرها في الوقف.

قال أبو الفضل الخزاعي–بعد ذكره لهذه القراءة–: "فعلى هذا المذهب يحسن الوقف على ﴿ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ وهي قراءة ابن أبي إسحاق وغيره: (أَلَا من ظلم)"(٩٣).

وقال الأشموني: "تام للابتداء بالنداء، ومثله: «لا تخف»، وكذا ﴿ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ لمن قرأ: «ألا» من يفتح الهمزة وتخفيف اللام حرف تنبيه وهو أبو جعفر...فعلى هذه القراءة يحسن الوقف على ﴿ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ وليس بوقف لمن قرأ بأداة الاستثناء؛ لأنَّها لا يبتدأ بها، ولجواز الابتداء بها مدخل لقوم يجعلون «إلّا» بمعنى: لكن، والمعنى: لكن من ظلم من غير المرسلين، ويجعلون الاستثناء منقطعًا وهذا مذهب الفراء والنحويون لا يجوّزون ذلك"(٩٤).

وهذا يُظهر الأثر الظاهر للقراءات الشاذة في اختلاف حكم الوقف والابتداء، إذ القراءة المتواترة–كما أسلفتُ–لا يتم الوقف فيها على ﴿ٱلْمُرْسَلُونَ﴾، والقراءة الشاذة جاءت مُؤذِنة بتمام الوقف على ﴿ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ والابتداء بحرف الاستفتاح (أَلا).

ولم ينصّ الإمام ابن الغزّال على حكم الوقف على ﴿ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ بل اكتفى بالنصّ على حكم الابتداء بما بعدها، وهذه من طُرق ذكر حكم الوقف عنده وهو: أن ينصّ على الابتداء بلفظٍ ما، مع عدم ذكره لحكم الوقف قبلَه، فيكون مدلوله: تمام أو جواز الوقف على الوقف قبلَه، وصحة الابتداء به، لذا قال: "﴿ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ مختلف فيه". ويعني بذلك: اختلافهم في الوقف عليه لمن قرأ بالقراءة المتواترة فقط.

---

(٩٢) ينظر: القطع والائتناف: (٤٩٨/١)؛ والاقتداء: (ص:١٢٦٢).
(٩٣) الإبانة: (٧٩٦/٢).
(٩٤) منار الهدى: (١٠٨/٢).

الموضع التاسع: ﴿قُلۡ إِنَّ رَبِّي يَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ﴾ سبأ [٤٨]

الدراسة:

أولًا: القراءات الشاذة التي أوردها ابن الغزّال:

أورد ابن الغزّال قراءةً واحدةً وهي: (علّامَ الغيبوب)، وهي قراءة ابن يعمُر وابن إسحاق(٩٥).

ثانيًا: دراسة حكم الوقف عند ابن الغزّال:

قال ابن الغزّال: "ومن نصب (علّامَ) نعتًا لاسم (إنّ) لم يقف على دونه"(٩٦).

ومعنى قوله: "لم يقف على دونه" أي: لا يحسن الوقف على ما قبلَ قوله: (علّام) وهو قوله: ﴿يَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ﴾ ووجه قراءة النصب أنّه نعتٌ لاسم (إن) في قوله: ﴿قُلۡ إِنَّ رَبِّي﴾، وهذا ما ذهب إليه ابن الغزّال، وهو ما ذهب إليه أكثر العلماء(٩٧).

قال الزّجّاج: "ويجوز علامَ الغيوب بالنصْبِ، فمن نَصَب فعَلام الغيوب صِفة لِرَبِّي"(٩٨).

وحكى بعض العلماء جواز نصبه على البدل من اسم (إنّ) مع ذكرهم للوجه الأول الذي ذكره ابن الغزّال(٩٩).

قال ابن عطية: "قرأ عيسى بن عمرو ابن أبي إسحاق «علّام» بالنصب إما على البدل من اسم إنَّ وإما على المدح"(١٠٠).

---

(٩٥) ينظر: الوقف والابتداء: (٣/٢٠). وقد نُسبت أيضًا إلى: ابن أبي عبلة، وأبي حيوة، وزيد بن علي، وغيرهم. ينظر: مختصر شواذ القرآ، (ص:١٢٣)؛ وغرائب القراءات: (ص:٧١٢)؛ وقرة عين القراء: (ص: ١٢٥٤).

(٩٦) الوقف والابتداء: (٣/٢٠).

(٩٧) ينظر: جامع البيان، للطبري: (٢٠/٤٢٠)؛ وإرشاد العقل السليم، لأبي السعود: (٧/١٣٧).

(٩٨) معاني القرآن وإعرابه: (٤/٢٥٧).

(٩٩) ينظر: المحرر الوجيز: (٤/٤٢٥)؛ والدر المصون: (١/٤٢٢٢).

(١٠٠) المحرر الوجيز: (٤/٤٢٥).

وعلى كِلا الوجهيْن لا يحسُن الوقف على قوله: ﴿يَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ﴾ وهو ما ذهب إليه ابن الغزّال، وقد وافقه في هذا الحكم: أبو الفضل، والأشموني(١٠١).

قال أبو الفضل الخزاعي: "ومن نصَب (علّامَ) فلا يحسُن، والوقف في القراءتيْن على قوله تعالى: ﴿ٱلۡغُيُوبِ﴾ وهو رأس آية"(١٠٢).

وعدم حسُن الوقف على ما قبله؛ لتعلقه بما بعده لفظًا ومعنىً، ولعدم صحة الوقف على النعت دون المنعوت، ولا المبدل دون البدل.

والوقف على هذه القراءة-على الوجهيْن المذكوريْن-مطابقٌ للوقف على القراءة المتواترة بالرفع؛ إذ إنّ أكثر العلماء قد منعوا الوقف على ﴿يَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ﴾ على القراءة المتواترة إلّا على بعض الأوجه(١٠٣).

وهناك وجهٌ ثالثٌ لتخريج قراءة النصب وهو: أن يكون النصب في (علّام) على المدح.

قال أبو حيّان: "وقرأ عيسى، وابن أبي إسحاق، وزيد بن علي، وابن أبي عبلة، وأبو حيوة، وحرب عن طلحة: علام بالنصب؛ فقال الزمخشري: صفة لربي، وقال أبو الفضل الرازي، وابن عطية: بدل، وقال الحوفي: بدل أو صفة؛ وقيل: نصب على المدح"(١٠٤).

وجوّز النّحاس، والأشموني؛ الوقفَ على ﴿يَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ﴾ اعتمادًا على هذا التخريج؛ لأنّه متعلّق به تعلّقًا معنويًا، إذ انقطع عما قبله، فأصبح كافيًا الوقف عليه، وهذا موافقٌ-أيضًا- لمن قال بالوقف على ﴿يَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ﴾ وَفق القراءة المتواترة.

(١٠١) ينظر: الإبانة: (٨٦١/٣)؛ ومنار الهدى: (١٧٧/٢).
(١٠٢) الإبانة: (٨٦١/٣).
(١٠٣) ينظر: القطع والائتناف: (٥٦٥/١)؛ والإبانة: (٨٦١/٣)؛ والاقتداء: (ص:١٣٩٢).
(١٠٤) البحر المحيط: (٥٦٣/٨).

قال النّحّاس: "قال يعقوب: ومن الوقف ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ فهذا الكافي من الوقف ثم يقول {علام الغيوب} على البدل من ربي، وخولف في هذا، لأنه لا يكفي الوقوف على المبدل دون البدل، ولكنه يجوز على غير هذا يكون منصوبا على المدح وهي قراءة عيسى بن عمر وكذا إن رفعت على إضمار مبتدأ وإن رفعت على أنه خبر ثان أو بدل من المضمر أو على الموضع فالوقف علام الغيوب"(١٠٥).

والأوْلى أنْ يكون الوقف على قوله (علام الغيب) لأنّ التعلّق ظاهرٌ على الأوجه الثلاثة، سواءٌ إنْ قلنا بالبدلية أو النعت أو المدح، ويؤيد ذلك ما ذكره الإمام أبو الفضل الخزاعي، حيث ختم كلامه عن القراءتين-المتواترة والشاذة- : "والوقف في القراءتيْن على (الغيوب) وهو رأس آية"(١٠٦). ويتأكد ذلك بموافقتها لرؤوس الآي.

❁❁❁

الموضع العاشر: ﴿صٓ وَالْقُرْءَانِ ذِي الذِّكْرِ﴾ ص [١]

الدراسة:

أولًا: القراءات الشاذة التي أوردها ابن الغزّال:

أورد ابن الغزّال في هذا الموضع قراءتيْن وهما:

-(صادَ) بفتح الدّال، وهي قراءة عيسى بن عمر(١٠٧).

-(صادِ) بالكسر، وهي مرويّة عن الحسن وابن أبي إسحاق(١٠٨).

---

(١٠٥) القطع والائتناف: (٥٦٥/١). وينظر: منار الهدى: (٧٦/٢).

(١٠٦) الإبانة: (٨٦١/٣).

(١٠٧) ينظر: الوقف والابتداء: (٦٧/٣). وقد نُسبتْ أيضًا إلى: أبي موسى اللؤلؤي، وأبي الرجاء، وحميد، وغيرهم. ينظر: مختصر شواذ القرآن: (ص:١٢٩)؛ ومعجم القراءات، للخطيب: (٧٤/٨).

(١٠٨) ينظر: الوقف والابتداء: (٦٧/٣). وقد نُسبتْ أيضًا إلى: قتادة، وابن أبي عبلة وغيرهما. ينظر: غرائب القراءات: (ص:٧٤٠)؛ وقرة عين القراء: (ص:١٣٠٠).

ثانيًا: دراسة حكم الوقف عند ابن الغزّال:

قال ابن الغزّال بعد ذكره لقراءة النصب: "ونصبه من وجهيْن: أحدهما: لالتقاء الساكنين، كما تقول: (أين) و(كيف). والثاني: أن يكون منصوبًا بمعنى: اتلُ صادًا ففي كلا الوجهيْن حسن الوقف عليه أيضًا"(١٠٩).

فالنّصب لالتقاء الساكنين؛ الألف والدَّال فجاء بالفتح على البناء؛ للتخفيف فحرّكها بأخف الحركات، كما يُقال: أين وكيف، ويمكن أن يكون منصوبًا على إضمار فعلٍ بمعنى: اتل صادًا(١١٠).

قال مكي: "وقرأه عِيسَى بن عمر بِفَتْح الدَّال جعله مَفْعُولا بِهِ كَأَنَّهُ قَالَ اتل صَاد وَلم ينْصَرف لِأَنَّهُ اسْم للسورة معرفَة فَهُوَ كمؤنث سميتها بِبَاب وَقيل الدَّال لالتقاء السَّاكنين الْألف وَالدَّال"(١١١).

وهناك وجهٌ ثالثٌ لم يذكره الإمام ابن الغزّال وهو: النصب على القسم، وحرف القسم محذوفٌ، كما أجازوا حذفه من قوله: الله لأفعلنَّ(١١٢).

قال السّمين: "وقرأ عيسى وأبو عمروٍ في روايةِ محبوب (صادَ) بالفتح مِنْ غير تنوينٍ، وهي تحتمل ثلاثةَ أوجهٍ: البناء على الفتح تخفيفاً كـ أين وكيف، والجرَّ بحرفِ القسمِ المقدرِ، وإنما مُنع من الصرف للعلميَّةِ والتأنيثِ كما تقدَّم، والنصبَ بإضمارِ فِعْل أو على حذفِ حَرْفِ القَسم"(١١٣).

وقد حسّن الإمام ابن الغزّال الوقفَ على (صادَ) لمن قرأ بالنصب؛ لتمام المعنى وعدم تعلُّقِه بما بعده لفظًا، وقد تفرّد ابن الغزّال بذكر أثر قراءة النصب على الوقف، وتركَ غيره-من علماء الوقف- ذكر حكمها- فيما وقفتُ عليه من المصادر-.

(١٠٩) الوقف والابتداء: (٦٧/٣).
(١١٠) ينظر: الكشف والبيان: (١٧٦/٨)؛ والكشّاف: (٧٠/٤)؛ والدر المصون: (٤٤٠٨/١).
(١١١) مشكل إعراب القرآن: (٦٢٢/٢).
(١١٢) ينظر: الكشاف: (٧٠/٤)؛ وأنوار التنزيل: (٢٣/٥).
(١١٣) الدر المصون: (٤٤٠٨/١).

ثم ذكر وجه الكسر فقال: "وكسره قد يكون لالتقاء الساكنين، فعلى هذا حسُن الوقف عليه، وقد يكون أمرًا من: (صادَى-يُصادِي) إذا قابل، فسّره الحسن: حادِثِ القرآن بقلبك، وعنه: عارِض عمَلك بالقرآن ذي الذِّكر، فموضع الواو نصبٌ بالفعل قبله، وهو في تأويل (الباء)، وقد تُبْدل (الواو) من (الباء)؛ لأنهما من مخرجٍ واحدٍ، فالوقف في هذا غير جائزٍ عليه"(١١٤).

ووجه التقاء الساكنيْن موافقٌ للوجه الأول التي خُرِّجتْ به قراءة النصب؛ فتساوت القراءتان بحسْن الوقف على لفظ (صاد)، وهو أقرب الأوجه كما نصّ على ذلك السّمين الحلبي(١١٥).

أمّا الوجه الآخر من أنّه أمرٌ من المصاداة-وهي المعارضة- من (صادى - يصادِي) بمعنى: عارِض عملك بالقرآن أو عارض القرآن بعملك، فاعمل بأوامره وانتهِ عن نواهيه(١١٦).

قال صاحب تاج العروس: "وصَادَاهُ {مُصادَاةً: قابَلَهُ وعادَلَهُ؛ وَبِه فُسِّر قوْلُ تَعَالَى: (صادِ)، عنْدَ مَنْ يقولُ إنَّه أَمْرٌ من المصادَاةِ، وقالَ الأصْمعي: المصادَاةُ العِنايَةُ بالشيءِ"(١١٧).

وقال الزّجّاج: "ومن كسر فعلى ضربين: لالتقاء السَّاكنين، وبكسرها على معنى صاد القرآن بعَمَلِك، من قولك صادَى يُصَادِي إذَا قَابَل وَعَادَل، يُقال صاديته إذا قابلته"(١١٨).

وتعلّق الأمر بما بعده تعلّقٌ ظاهرٌ؛ لذا لم يحسُن الوقف على (صادِ) على هذا الوجه؛ لأنّ من القواعد المسلَّمة عند علماء الوقف والابتداء: عدم الوقف على الأمر دون جوابه، لذا نصّ ابن الغزّال على عدم حسُن الوقف على (صادِ) على وجه الأمر.

(١١٤) الوقف والابتداء: (٣/٦٧-٦٨).
(١١٥) ينظر: الدر المصون: (١/٤٤٠٨).
(١١٦) ينظر: جامع البيان، للطبري: (٢١/١٣٧)؛ والكشف والبيان: (٨/١٧٦)؛ والمحرر الوجيز: (٤/٤٩١).
(١١٧) تاج العروس، للزبيدي، مادة: (صدي)، (٣٨/٤١٧).
(١١٨) معاني القرآن: (٤/٣١٩).

وبهذا يظهر الأثر الظاهر للقراءات الشاذة في حكم الوقف، وتعدّد الأحكام الوقفية تبعًا لتعدّد الأوجه الإعرابية والمعنوية، كما تفرّد ابن الغزّال بالنصّ على هذا الموضع دون غيره من علماء الوقف والابتداء- فيما وقفتُ عليه من مصادر-.

❁❁❁

الموضع الحادي عشر: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦ وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ الزمر [٦٧]

الدراسة:

أولًا: القراءات الشاذة التي أوردها ابن الغزّال:

أورد ابن الغزّال في هذا الموضع قراءة واحدة وهي: (والسماواتُ مطوياتٍ بيمينه) بنصب (مطوياتٍ). وهي قراءة عيسى بن عُمر(١١٩).

ثانيًا: دراسة حكم الوقف عند ابن الغزّال:

قال ابن الغزّال: "وقُرئ (والسماواتُ مطوياتٍ) فعلى هذا القول لم تقف على ﴿يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾؛ لأنّ ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ ترتفع بالنّسق على ﴿وَٱلۡأَرۡضُ﴾، و(مطوياتٍ) تنتصب على الحال منها أي: من ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾، والنصب قراءة عيسى بن عمر"(١٢٠).

(١١٩) ينظر: الوقف والابتداء: (٩٩/٣). وقد نُسبت أيضًا إلى: الجوني، وأبي السّمال، ينظر: مختصر شواذ القرآن: (ص:١٣٢)؛ وغرائب القراءات: (ص: ٧٥٥)؛ وقرة عين القرّاء: (ص:١٣٢٤).

(١٢٠) الوقف والابتداء: (٩٩/٣). وقد اختار هذه القراءة الكسائي، والفرّاء، وأبو إسحاق. ينظر: الإبانة للخزاعي: (٩٠٣/٣).

لم يجوّز ابن الغزّال الوقف على ﴿يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ على قراءة من نصب (مطوياتٍ)؛ للتعلّق الظاهر بما قبله، إذ الرفع في ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ منسوقة ومتعلّقة بـ ﴿وَٱلۡأَرۡضُ﴾، و(مطوياتٍ) متعلّقة بـ ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ وكأنّ المعنى: والأرضُ جميعًا قبضته يوم القيامة والسموات، فنصب (مطوياتٍ) على القطع والحال(١٢١).

قال الفرّاء: "من قَالَ (مَطْوِيَّاتٍ) رفع ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ بالباء التي فِي يمينه، كأنه قَالَ: والسموات فِي يمينه. وينصبُ المطويَّاتِ عَلَى الحال أو عَلَى القطع، والحال أجود"(١٢٢).

وقد وافقه على عدم الوقف على ﴿يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ جماعة من العلماء كالنّحاس، والأشموني.

قال الأشموني: "وليس بوقف لمن عطف، ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ على ﴿وَٱلۡأَرۡضُ﴾ و «مطويات» بالنصب على الحال من ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾"(١٢٣).

وقد ذكر بعض العلماء أنّ الوقف على قراءة النصب يحسُن على ﴿وَٱلۡأَرۡضُ﴾؛ للخروج من الوصف كما قال تعالى: ﴿سَيَصۡلَىٰ نَارٗا ذَاتَ لَهَبٖ ۝٣ وَٱمۡرَأَتُهُۥ﴾ أي: سيصليانها جميعًا(١٢٤).

وقد عدَّ عيسى بن عمر-الذي رُويت عنه قراءة النصب-تمام الوقف على ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ قال أبو جعفر: "قال عيسى بن عمر ﴿وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ تمام، قال أبو جعفر: هو يقرأ {مطوياتٍ} وليس ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ تمام، قرأ بكسر التاء وبرفعها، والتمام عند محمد بن عيسى ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ وعند غيره ﴿عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾"(١٢٥).

(١٢١) ينظر: معاني القرآن، للزّجاج: (٣٦٢/٤)؛ وغرائب القراءات: (ص:٧٥٥).
(١٢٢) معاني القرآن: (٤٢٥/٢).
(١٢٣) منار الهدى: (٢٢١/٢).
(١٢٤) ينظر: قرة عين القراء: (ص:١٣٢٣).
(١٢٥) القطع والائتناف: (٦١٢/١-٦١٣).

وخلاصة ذلك: أنّ الوقف-على هذه القراءة-لا يحسُن على ﴿يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ للتعلق التّام والظاهر بما قبله-ولا خلاف في هذا الحكم-؛ لأنّه معطوف على ﴿وَٱلۡأَرۡضُ﴾ والقاعدة تنصّ على عدم الوقف على العاطف دون المعطوف عليه.

إلّا أنّ الخلاف حاصلٌ في تعيين موضع الوقف لمن قرأ بالنصب؛ فقال عيسى بن عمر والمرندي-فيما نقله عن صاحب كتاب: منازل القرآن- بتمام الوقف على ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾؛ للخروج من الوصف، ولم يرتضيه النّحاس، إذ تمام الوقف عندَه على ﴿ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ﴾ وهذا الأقرب للصّواب. والعلم عند الله.

❁❁❁

الموضع الثاني عشر: ﴿ وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوۡمٞ لَّا يُؤۡمِنُونَ ﴾ الزخرف [٨٨]

الدراسة:

أولًا: القراءات الشاذة التي أوردها ابن الغزّال:

أورد في هذا الموضع قراءةً واحدةً وهي: (وقيلُه يا ربِّ)، وهي قراءة الأعرج وقَتادة(١٢٦).

ثانيًا: دراسة حكم الوقف عند ابن الغزّال:

قال الإمام ابن الغزّال في بيان حكم الوقف على هذه القراءة: "وقرأ الأعرج وقَتادة (وقيلُه) بالرفع على الابتداء، فعلى هذا حسُن الوقف على ﴿يُؤۡفَكُونَ﴾"(١٢٧).

(١٢٦) ينظر: الوقف والابتداء: (١٥٧/٣). ونُسبت أيضًا إلى: الحسن، وابن مقسم، وأبي قلابة، وغيرهم. ينظر: مختصر شواذ القرآن: (ص:١٣٧)؛ وغرائب القراءات: (ص:٧٨٠)؛ وقرة عين القرّاء: (ص:١٣٦٦).

(١٢٧) الوقف والابتداء: (١٥٧/٣-١٥٨).

ذكر هذه القراءة جماعة من علماء التفسير والوقف والابتداء، وذكروا أوجهًا لبيان معناها وإعرابها؛ فالذي ذكره ابن الغزّال أحد هذه الأوجه، وهو أن يكون رفعُه على الابتداء، والجملة في قوله: ﴿يَرَبِّ﴾ خبره، وهذا الذي ذكره جماهير العلماء.

قال ابن الأنباري: "ويجوز في العربية (وقيلُه) بالرفع على أن ترفعه بـ ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوۡمٞ لَّا يُؤۡمِنُونَ﴾"(١٢٨).

فعلى هذا الوجه يصحّ ويحسُن الوقف على ما قبله وهو قوله: ﴿يُؤۡفَكُونَ ﴾؛ لانقطاع ما قبله عنه، وللاستئناف.

قال النّحاس: "ومن رفع فقرأ: وقيله ابتدأه وهي قراءة عبد الرحمن الأعرج"(١٢٩).

وقال الأشموني: "«وقيلُهُ» على الابتداء، وعليها يحسن الوقف على ﴿يُؤۡفَكُونَ ﴾"(١٣٠).

ولم أجد من خالَف الإمام ابن الغزّال في حكم الوقف على هذه القراءة، ويتأكّد الوقف على ﴿يُؤۡفَكُونَ﴾ كونها رأس آية باتّفاف علماء العدد.

والأوجه الأخرى التي ذكرها العلماء متّفقةً مع هذا الوجه-وهو الرفع على الابتداء-إلّا أنّ الاختلاف حاصلٌ في تقديرات الخبر(١٣١).

بيد أنّ الزمخشري ذكرَ وجهًا مغايرًا لما ذكره غيره، وهو: أن يكون معطوفًا على ﴿عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ بتقدير مضاف، أي: وعنده علمُ قيلِه، ثم حُذف وأقيم مقامه(١٣٢)، ثم قال بعده: "والذي قالوه ليس بقوى في المعنى مع وقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما لا يحسن اعتراضا، ومع تنافر النظم"(١٣٣).

(١٢٨) إيضاح الوقف والابتداء: (ص:٤٧٨). وينظر: معاني القرآن، للفراء: (٣٨/٣)؛ والتبيان، للعكبري: (٢٢٩/٢).
(١٢٩) القطع والائتناف: (٦٤٨/١).
(١٣٠) منار الهدى: (٢٥٧/٢).
(١٣١) ينظر: الكشف والبيان: (٣٤٧/٨)؛ وأنوار التنزيل: (٩٨/٥)؛ والدر المصون: (٦١٢/٩)
(١٣٢) ينظر: الكشاف: (٢٦٨/٤).
(١٣٣) ينظر: المصدر السابق.

وعلى هذا التخريج لا يحسن الوقف على ﴿يُؤۡفَكُونَ﴾؛ لتعلقه التّام بما قبله، فلا يُفصل بين العطف ومعطوفه، إلّا أنّ الوقف يُتسامح فيه إذا بعُدتْ المعطوفات؛ لطول الكلام.

قال العمّاني: "فالوقوف التي بينهما تكون على وجه التّسامح لطول الكلام"(١٣٤).

وبهذا يظهر أثر القراءة على الوقف والابتداء؛ إذ أفادتْ حسْن الوقف على ﴿يُؤۡفَكُونَ﴾؛ مقارنةً بالقراءتيْن المتواترتيْن؛ اللتيْن أفادتا عدم تمام الوقف وحسنه على ﴿يُؤۡفَكُونَ﴾ (١٣٥).

❁❁❁

الموضع الثالث عشر: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا مِّنۡهُۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَتَفَكَّرُونَ﴾ الجاثية [١٣]

الدراسة:

أولًا: القراءات الشاذة التي أوردها ابن الغزّال:

أورد ابن الغزّال في هذا الموضع قراءةً واحدةً وهي: (جميعًا مِنَّةً) وهي قراءة ابن عبّاس، وابن عُمير(١٣٦).

ثانيًا: دراسة حكم الوقف عند ابن الغزّال:

قال ابن الغزّال: " ﴿جَمِيعٗا مِّنۡهُ﴾ ح، وهكذا على قراءة مَن قرأ (جميعًا مِنّةً) وهي قراءة ابن عبّاس، وابن عُمير، التقدير: منَّ الله عليكم مِنّةً، قال ابن عبّاد: إن نصبتَه بفعل مضمَرٍ حسُن الوقف على ﴿جَمِيعٗا﴾"(١٣٧).

(١٣٤) المرشد، تحقيق: الأزوري: (ص:٦٨٥).
(١٣٥) ينظر: المكتفى: (١٩٢/١)؛ والاقتداء: (ص:١٥٤٥).
(١٣٦) ينظر: الوقف والابتداء: (١٦٦/٣). وقد نُسبت أيضًا إلى: الجحدري، والرّعفراني، وغيرهم. ينظر: مختصر شواذ القرآن: (ص:١٣٩)؛ وشواذ القراءات: (ص:٤٣٣)؛ وقرة عين القراء: (ص:١٣٧٥).
(١٣٧) الوقف والابتداء: (١٦٦/٣).

حكم ابن الغزّال على القراءة الشاذّة بما حكم به على القراءة المتواترة، فنصّ على أنّ الوقف يكون حسنًا على ﴿جَمِيعًا مِّنْهُ﴾، وقد وافقه على حكمه على القراءة المتواترة جماعة من علماء الوقف والابتداء(١٣٨).

قال أبو الفتح: " أما "(منة) فمنصوب على المصدر بما دل عليه قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾؛ لأن ذلك منه "عز اسمه" منة منها عليهم، فكأنه قال: من عليهم منة، ومن نصب وميض البرق من قولهم: تبسمت وميض البرق بنفس تبسمت، لكونه في معنى أومضت – نصب أيضا "منة" بنفس سخر لكم، على ما مضى"(١٣٩).

وقد وافقه في حكم الوقف على ﴿جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ –لمن قرأ بنصب (منَّةً)–ابن الأنباري، والأشموني، وغيرهما. قال ابن الأنباري: "وقف حسنٌ ومن قرأ (منَّةً) على معنى: منَّ به منَّةً، وقف أيضًا على (المنة)"(١٤٠).

ويظهر لي أن نقل ابن الغزّال عن ابن عبّاد؛ أنّه موافقٌ له بهذا الوقف؛ لأنّ تقدير ابن الغزّال لمعنى القراءة يدلُّ على متابعته؛ إذ إنّه لم يستدرك ولم يُعلِّق عليه، فدلّ على إجازته للوقفيْن اللذيْن ذكرهما.

وهو بهذا الوقف متابعٌ لمن قبله كالإمام يعقوب، وأبي حاتم؛ فيما نقله أبو جعفرٍ النَّحّاس:"وقال يعقوب: ومن الوقف قول الله جل وعز ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ فهذا الكافي من الوقف وزعم أن من قرأ جميعا منه جاز أن يقف على جميعا وهو قول أبي حاتم وكذا عنده من قرأ منه بالرفع وكذا عنده من قرأ منه أي منا منه والتمام ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾"(١٤١).

ونقل أبو الفضل عن أبي حاتم أنّه قال: "ويجوز في هذه الوجوه ﴿جَمِيعًا﴾ وعلى ﴿مِّنْهُ﴾ سواء"(١٤٢).

---

(١٣٨) ينظر: القطع والائتناف: (٦٥٥/١)؛ والمكتفى: (١٩٤/١)؛ وعلل الوقوف: (٩٣٧/٣).
(١٣٩) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جنّي: (٢٦١/٢).
(١٤٠) إيضاح الوقف والابتداء: (ص:٤٨١). وينظر: منار الهدى: (٢٦٤/٢).
(١٤١) القطع والائتناف: (٦٥٥/١).
(١٤٢) الإبانة: (٩٥٣/٣).

ولعلّ قولَ أبي حاتم على إرادة تخريج وجوه القراءة بنصب (مِنَّةً)، وليس على القراءة المتواترة؛ لأنّ الوقف على المتواترة لا يكون إلّا على ﴿جَمِيعًا مِّنْهُ﴾، أمّا القراءة بالنصب فيستوي فيها الوقف على ﴿جَمِيعًا﴾ أو ﴿جَمِيعًا مِّنْهُ﴾، وهذا ما حدا ابن الغزّال إلى الإشارة إلى الحُكمين معًا.

❁❁❁

الموضع الرابع عشر ﴿أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ۖ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَـٰبِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۚ قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ﴿١٠﴾ رَّسُولًا يَتْلُوا۟ عَلَيْكُمْ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ مُبَيِّنَـٰتٍ لِّيُخْرِجَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ مِنَ ٱلظُّلُمَـٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۚ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَـٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا﴾ الطلاق [١٠، ١١]

الدراسة:

أولًا: القراءات الشاذة التي أوردها ابن الغزّال:

أورد الإمام ابن الغزّال في هذا الموضع قراءةً واحدةً وهي: (قد أنزل الله إليكم ذكرًا رسولٌ) بالرفع؛ وهي قراءة عُبيد بن عُميرٍ(١٤٣).

ثانيًا: دراسة حكم الوقف عند ابن الغزّال:

قال ابن الغزّال: "ورُوي عن عُبيد بن عُميرٍ (رسولٌ) رفعًا، بمعنى: هو رسولٌ، ففي هذه القراءة؛ الوقفَ على (الذكر) بلا خلافٍ"(١٤٤).

(١٤٣) ينظر: الوقف والابتداء: (٢٩٣/٣). وقد نُسبتْ أيضًا إلى: أُبيّ بن كعب، وابن أبي عبلة، وغيرهما. ينظر: غرائب القراءات: (ص:٨٧٣)؛ وقرة عين القرّاء: (ص:١٤٨٨).

(١٤٤) الوقف والابتداء: (٢٩٣/٣).

ذكر ابن الغزّال هذه القراءة بعد ذكره للقراءة المتواترة التي جاءت بالنصب في ﴿رَّسُولًا﴾ وذكر أنّ العلماء اختلفوا في الوقف على ﴿ذِكۡرًا﴾ فمنهم من مَنَع الوقف عليه، ومنهم من حسّنه؛ وعلتهم في ذلك أنّه تابعٌ لما بعده ولا يصح الوقف على متبوعٍ دون تابع.

ثمّ ذكر هذه القراءة للدلالة على تمام الوقف على ﴿ذِكۡرًا﴾ لأنّ ما بعده مستأنفٌ على إضمار مبتدأ على معنى: هو رسولٌ، فيكون ما عبده منقطع عنه لفظًا.

قال الزمخشري: "وقرئ: رسول، على: هو رسول. أنزله لِيُخْرِجَ الَّذِينَ آمَنُوا بعد إنزاله، أى: ليحصل لهم ما هم عليه الساعة من الإيمان والعمل الصالح: لأنهم كانوا وقت إنزاله غير مؤمنين، وإنما آمنوا بعد الإنزال والتبليغ. أو ليخرج الذين عرف منهم أنهم يؤمنون"(١٤٥).

وقد وافق في ذلك ابن الأنباري، والخزاعي، حيث قال ابن الأنباري-عند كلامه عن القراءة المتواترة-: "ولا يحسُن الوقف على متبوعٍ دون تابعٍ؛ ولو رُفع رافع(الرسول) على معنى: هو رسولٌ حسُن الوقف على (الذكر)"(١٤٦). وقال أبو الفضل -فيما نقله عن النّحّاس-: "ويجوز رفع (رسول) على معنى: هو رسول؛ فيحسُن الوقف على الذّكر"(١٤٧).

والرفع جائزٌ في اللغة، كما أنّ الوقف يتأكد على قراءة النصب؛ للانقطاع عمّا بعده، وكون ﴿ذِكۡرًا﴾ رأس آية. قال النّحّاس: "ويجوز في غير القرآن رفع رسول لأن قوله ﴿ذِكۡرًا﴾ رأس آية، والاستئناف بعد مثل هذا أحسن"(١٤٨).

❁❁❁

(١٤٥) الكشاف: (٥٦١/٤). وينظر: الدر المصون: (٣٦٠/١٠).
(١٤٦) إيضاح الوقف والابتداء: (ص:٥١٨).
(١٤٧) الإبانة: (١٠٥٧/٣).
(١٤٨) إعراب القرآن للنّحّاس: (٣٠٠/٤).

الموضع الخامس عشر: ﴿مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾ التكوير [٢١]

الدراسة:

أولًا: القراءات الشاذة التي أوردها ابن الغزّال:

أورد ابن الغزّال في هذا الموضع قراءةً واحدةً وهي: (مطاعٌ ثَم أمين)، وهي مرويّةٌ عن أبي حَيوة(١٤٩).

ثانيًا: دراسة حكم الوقف عند ابن الغزّال:

قال الإمام ابن الغزّال: "وروي عن أبي حَيوة (مطاعٌ) بالرفع؛ فعلى هذا حسُن الابتداء به"(١٥٠).

والرفع على معنى: هو مطاعٌ ثم أمين، على النَّسق، أي: مطاعٌ وأمينٌ، ولم أجد من نصّ على هذه القراءة ببيان أثرها في الوقف والابتداء إلا ما ذكره الإمامان ابن الغزّال والعمّاني في كتابيهما.

وإيراد ابن الغزّال لهذه القراءة في هذا الموضع؛ لاختلاف العلماء في موضع التمام من هذه السورة، فأكثر العلماء على أنّ الوقف على ﴿مَكِينٍ﴾ ليس بتامٍ؛ لأنّه متعلّق بما بعده على قراءة ﴿مُّطَاعٍ﴾ وهذا التعلّق هو ما حدا الإمام نافع إلى القول بأن موضع الوقف على ﴿مَكِينٍ ۝٢٠ مُّطَاعٍ﴾ ثم الابتداء بـ ﴿ثَمَّ أَمِينٍ﴾.

وقد استبعده كثيرٌ من العلماء؛ ولو كان كذلك لَلَزم (أمينٌ) الرفع، لذا قال الإمام النّحّاس: "وفي الرواية عن نافع ﴿مُّطَاعٍ﴾ تم، ثم قال أبو جعفر: وهذا لا معنى له ولا وجه لأن أمين نعت لما قبله فلا يتم الكلام ولا يكفي حتى يأتي بالنعت وأيضا فيقبح أن يبتدأ ثم القطع على رؤوس الآيات إلى ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ فإنه قطع تام"(١٥١).

(١٤٩) ينظر: الوقف والابتداء: (٣٥٨/٣). ونُسبت أيضًا إلى: سعيد بن جبير، وأبي البرهسم، وغيرهم. ينظر: غرائب القراءات: (ص:٩٢٤).

(١٥٠) الوقف والابتداء: (٣٥٨/٣).

(١٥١) القطع والائتناف: (٧٩٢/١).

وقد جاء الإمام ابن الغزّال بهذه القراءة؛ لبيان الأثر التي تُجلّيه وتبيّنه، وهو حُسْن الابتداء بـ (مطاعٌ)؛ لانقطاعه عمّا قبله.

وقد توافق في ذلك مع الإمام العمّاني، حيث قال: "وروى بعضهم أنّه قرأ (مطاعٌ) بالرفع، فإن صحتْ هذه القراءة عند من يوثق به حسن الوقف عند قوله: ﴿ذِي ٱلۡعَرۡشِ مَكِينٖ﴾، ويبتدئ (مطاعٌ) بمعنى: هو مطاعٌ"(١٥٢).

❁❁❁

(١٥٢) المرشد، تحقيق: محمد الأزوري: (ص:٨٤٠).

الخاتمة

أحمد الله تعالى، وأشكره وأثني عليه بما هو أهله، على ما يسَّر وأعان من إتمام هذا البحث، وأسأله تعالى أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، كما أسأله التوفيق والقَبول.

لذا في نهاية هذا البحث أحببتُ أن أُشير إلى بعض النتائج والتوصيات، التي ظهرت لي من خلال هذا البحث، ومن أهمها ما يلي:

١. المكانة العلميّة للإمام ابن الغزّال في علم القراءات، وعلم الوقف والابتداء؛ إذ أبان هذا البحث عن عمق معرفته بالقراءات الشاذة، وإيضاح أثرها في علم الوقف والابتداء.

٢. تفَرُّد الإمام ابن الغزّال بجملة من القراءات الشاذّة التي أثّرتْ في حكم الوقف والابتداء.

٣. نقله عن أشهر الأئمة في القراءة والوقف والابتداء، كالإمام نافع، ويعقوب، ونصير بن يوسف النحوي.

٤. لم يكتفِ الإمام ابن الغزّال بذكر القراءة الشاذة مجرّدةً؛ بل بيّن معناها، وأوجهها النحوية، مع بيان حكم الوقف عند الاختلاف في الوجه النحوي.

٥. بلغ عدد القراءات الشاذة التي أثّرت في الوقف والاتبداء في كتاب الإمام ابن الغزّال: (٦٢) قراءةً، منها (١٥) مواضع تمت دراستها في هذا البحث؛ وأحجمتُ عن ذكر بقيّة المواضع؛ لتعرّض من سبق بإيراد قوله ابن الغزّال أو الإشارة إليها.

وأمّا التوصيات:

١. العناية بجمع ودراسة القراءات الشاذة التي ظهر أثرُها في الوقف والابتداء، من خلال الرجوع لكتب الوقف والابتداء.

٢. البحث عن كتب الإمام ابن الغزّال المفقودة، وتحقيقها والاستفادة منها؛ وبخاصة كتابه في القراءات الشاذة.

فهرس المصادر والمراجع:

١- إعراب القرآن. أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ١٤٢١هـ..

٢- الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء. أبو محمد عبدالله بن محمد بن عبدالله النكزاوي (ت:٦٨٣هـ)، تحقيق: مسعود أحمد سيد إلياس، رسالة علمية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة -شعبة القراءات، ١٤١٣هـ.

٣- أنوار التنزيل وأسرار التأويل. ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (المتوفى: ٦٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١ - ١٤١٨هـ.

٤- إيضاح الوقف والابتداء. أبو بكر محمد بن قاسم بن بشار الأنباري، تحقيق: د. أحمد المعصراوي وأحمد البكري، وزارة العدل بمملكة البحرين، ط١، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

٥- البحر المحيط في التفسير. أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠هـ.

٦- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.

٧- تاج العروس من جواهر القاموس. محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

٨- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام. المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣ م.

٩- التبيان في إعراب القرآن. أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى: ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٠- التحبير في المعجم الكبير الامام أبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني التميمي، تحقيق منيرة ناجي سالم، الناشر رئاسة ديوان الأوقاف سنة النشر ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.

١١- تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم. أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (المتوفى: ٩٨٢هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت.

١٢- التيسير في القراءات السبع. عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، المحقق: اوتو تريزل، الناشر: دار الكتاب العربي — بيروت، ط٢، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

١٣- جامع البيان في تأويل القرآن. محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.

١٤- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق.

١٥- شواذ القراءات. أبو عبدالله محمد بن أبي نصر الكرماني، تحقيق: د.شمران العجلي، مؤسسة البلاغ-بيروت.

١٦- علل الوقوف. أبو عبدالله محمد بن طيفور السجاوندي، تحقيق: د.محمد بن عبدالله العيدي، مكتبة الرشد-ناشرون، ط٢، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

١٧- غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)، الناشر: مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ: ج. برجستراسر.

١٨- غرائب القراءات وما جاء فيها من اختلاف الرواية عن الصحابة والتابعين والأئمة المتقدمين، أحمد بن الحسين الأصفهاني المعروف بابن مهران، تحقيق: براء هاشم الأهدل، رسالة دكتوراه من قسم القراءات بجامعة أم القرى، ١٤٣٨-١٤٣٩هـ.

١٩- قرة عين القراء في القراءات، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد المرندي (ت: بعد٥٨٨هـ)، تحقيق: نسيبة الراشد، رسالة دكتوراه من قسم القرآن وعلومه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٨-١٤٣٩هـ.

٢٠- القطع والائتناف. أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحَّاس، المحقق: د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، الناشر: دار عالم الكتب - المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٢١- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي — بيروت، ط٣ - ١٤٠٧هـ.

٢٢- الكشف والبيان عن تفسير القرآن أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (المتوفى: ٤٢٧هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت — لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٢، هـ - ٢٠٠٢ م.

٢٣- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. أبو الفتح عثمان بن جنى، الناشر: وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٢هـ-١٩٩٩م.

٢٤- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. المؤلف: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية — بيروت، ط١ - ١٤٢٢هـ.

٢٥- المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب — بيروت، ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م

٢٦- مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع، الحسين بن أحمد بن خالويه، مكتبة المتنبي-القاهرة.

٢٧- المرشد في الوقف والابتداء، أبو محمد الحسن بن علي العماني من أول الكتاب إلى آخر سورة النساء، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى بكلية الدعوة-فرع الكتاب والسنة، تحقيق: هند بنت منصور العبدلي، ١٤٢٣هـ.

٢٨- المرشد في الوقف والابتداء، أبو محمد الحسن بن علي العماني من بداية سورة المائدة إلى آخر سورة الناس، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى بكلية الدعوة-فرع الكتاب والسنة، تحقيق: محمد بن حمود محمد الأزوري، ١٤٢٣هـ.

٢٩- مشكل إعراب القرآن. أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ)، المحقق: د.حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.

٣٠- معاني القرآن وإعرابه. إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)

٣١- معاني القرآن. أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، المحقق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط١.

٣٢- معجم القراءات الشاذة وتوجيهها، د.خليل بن محمد الطالب، رسالة علمية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة -قسم القراءات،، ١٤٤٠-١٤٤١هـ.

٣٣- معجم القراءات. تأليف د.عبداللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر-دمشق، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

٣٤- المغني في القراءات، محمد بن أبي نصر بن أحمد الدهان النوزواري، تحقيق: د. محمود كابر الشنقيطي، الجمعية العلمية السعودية للقرآن وعلومه، ط١، ١٤٣٩هـ-٢٠١٨م.

٣٥- المكتفى في الوقف والابتدا. عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: دار عمار، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٣٦- منار الهدى في بيان الوقف والابتدا. أحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشموني المصري الشافعي (المتوفى: نحو ١١٠٠هـ)، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، الناشر: دار الحديث – القاهرة، مصر، عام النشر: ٢٠٠٨.

٣٧- المنتخب من معجم شيوخ السمعاني المؤلف: عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (المتوفى: ٥٦٢هـ) دراسة وتحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر الناشر: دار عالم الكتب، الرياض الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.

٣٨- النشر في القراءات العشر، الحافظ أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري،(ت:٨٣٣هـ)، تحقيق: أ.د. السالم الجكني، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٣٥هـ.